

العنوان:	”والخط والشكل الإملاء : العربية اللغة قضايا“;
المصدر:	الموسم الثقافي الثاني والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني - الأردن
المؤلف الرئيسي:	الحموز، عبدالفتاح
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
مكان انعقاد المؤتمر:	عمان
رقم المؤتمر:	22
الهيئة المسؤولة:	مجمع اللغة العربية الأردني
الشهر:	جمادي الأولى / حزيران
الصفحات:	11 - 53
رقم MD:	208353
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الحروف العربية، اللغة العربية، الإملاء، قواعد الاملاء، التنوين، الخط العربي، النحو، الصرف (لغة)، علامات الاعراب، الصعوبات اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/208353

المحاضرة الأولى

"قضايا الكتابة العربية:

الإملاء والشكل والخط"

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز

أستاذ النحو والصرف - كلية الآداب

جامعة مؤتة

الثلاثاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٥هـ - ١٨ أيار ٢٠٠٤م

لا شك في أن العربية لغة القرآن تواجه تحديات شديدة، وهي تحديات تسهم في تراجعها، ونفور المریدین منها، ومن هذه التحديات:

١- زخم اللغات الأخرى أو مزاحمتها لها، ولا سيما اللغة الإنجليزية في المراحل التعليمية المختلفة.

٢- ازدواجية اللغة، وهي ازدواجية تنشأ عن مزاحمة العامية أو زخمها لها.

٣- ضعف الناطقين بها في مجالات شتى؛ لأن اللغة تقوى بقوتهم وتضعف بضعفهم.

٤- إسهام الناطقين بها في تراجعها وانحسارها، وهو إسهام يتبدى من إثارهم الإنجليزية، والعامية عليها في أثناء حديثهم في الجامعات، والمعاهد العلمية المختلفة، وغيرها.

٥- إسهام بعض الباحثين، والدارسين في هذا التراجع، والانحسار من خلال دعواتهم إلى إخلال العامية محلها، واستبدالها بها، زيادة على محاولة التخلص من الكتابة العربية.

٦- إسهام وزارات التربية، والتعليم في هذا التراجع، والانحسار بإيثار الإنجليزية عليها في بعض التخصصات في الجامعات.

٧- الثورة العلمية في البلاد الناطقة بالإنجليزية تفرض على أبناء العربية الرغبة في تعلم الإنجليزية، وإيثارها.

٨- ما في العربية من مشكلات في تعلمها، وهي مشكلات تسهم في نفور الطلبة منها.

ومن المشكلات التي يمكن أن تدور في فلك العربية نفسها، والتي تسهم في نفور المتعلمين، والمریدین منها.

١- ما في النحو والصرف العربي من صعوبات تتبدى للمتعلمين، والمریدین.

٢- ما في الكتابة العربية من صعوبات تسهم في نفور هؤلاء المتعلمين،
والمُرِيدِينَ منها.

ورأيت أن تكون هذه المحاضرة فيما يواجهه المتعلمون، والمُرِيدُونَ من صعوبات في الرّسم الإملائي بحروف عربية، وفيما يمكن أن يسهم في القضاء على هذه الصعوبات، وهو قضاء يتكفل بتزغيب المتعلمين، وغيرهم في هذا الرّسم، ولكن قبل الولوج في هذه المسألة لا بدّ من التنبيه على أن الأساتذة في الجامعات، والمراحل التعليمية يسهمون أيما إسهام في نفور الطلبة من النحو والصرف العربيين، وهو إسهام يترأى لنا في أثناء الدرس، أو المحاضرة جلياً بيناً، وهذا الإسهام يتبدى من نواحٍ متعدّدة أهمّها إهمالهم للدلالة إهمالاً تاماً، وكأنّ الكلام العربي يتكوّن من عناصر أو كلمات لا وشيخ لها بالدلالة، لأنّ الغاية القصوى من تدريس النحو، والصرف أن يستوعب هؤلاء الطلبة القواعد النحويّة والصرفيّة، ويحفظوها، ولتعزيز ما أذهب إليه أعرض شواهد من نصب المضارع بعد فاء السبب، ورفع لا بدّ من التنبيه فيها على المراد لئلاّ يفسد الإعراب المعنى: قولك: ما تأتينا فتحدّثنا، على أن المراد من هذا القول، كما ذكر سيبويه (١).

(أ) أن الإتيان لم يقع، وهي مسألة أدت إلى عدم وقوع التحديث.

(ب) أن الإتيان قد وقع، وتحقق، وعلى الرغم من ذلك فإن التحديث لم يقع، والمراد: أنك تأتينا غير محدّث، أو: ولا تحدّثنا، أي أنك لا تولي تحدّثنا أيّة عناية، أو اهتمام، وفي كلتا الحالتين لم يقع الحدّث، أي أن ما بعد إفاء يكون دائماً منفيّاً في هذا القول، وأضرابه، وأن ما قبلها يمكن أن يكون منفيّاً، وأن يكون مثبتاً، أو أن ما بعد إفاء لا يصاحب ما قبله في الدلالة من حيث الوقوع.

١. انظر الكتاب: ٢٨/٣.

وقد لا يَسْتَقْبِمُ الْمَعْنَى عَلَى أَحَدِ التَّفْذِيرَيْنِ، وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِهْمَالِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا"^(١) بِنَصْبِ (فِيمُوتُوا) بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَمُوتُوا إِذَا وَقَعَ الْقَضَاءُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ فَلَا يَمُوتُونَ. وَقِرَاءَةُ عَيْسَى، وَالْحَسَنَ (فِيمُوتُونَ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَ الْفَاءِ تَنْبِيُّ عَنْ عَدَمِ وَقُوعِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، وَمَا قَبْلَهَا^(٢).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ، وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ"^(٣)، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى انْتِفَاءِ الطَّرْدِ لِانْتِفَاءِ كَوْنِ حِسَابِهِمْ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَى انْتِفَاءِ الطَّرْدِ وَثُبُوتِ حِسَابِهِمْ عَلَيْكَ^(٤).

وَمِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُكَ: لَا تُهْمَلُ تَرْسُبُ، وَالْمَعْنَى: إِلَّا تُهْمَلُ تَرْسَبُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِكَ: لَا تَسْرِقُ تَعَاقَبُ، وَفِي: أَسْلِمَ تَدْخُلِ النَّارَ.

وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ (تَسْتَكْثِرُ) بَدَلٌ مِنْ (تَمْنُنُ) فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى "وَلَا تَمْنُنُ تَسْتَكْثِرُ"^(٥)، وَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ فِي الْأَصْلِ سَكَنَ تَخْفِيفًا، أَوْ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنَّهُ مَجْزُومٌ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ، وَمِنْ تَبِعَهُ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ، (إِلَّا) لِنَلَا يُفْسِدُ الْمَعْنَى^(٦).

١. فاطر: ٣٦.

٢. انظر: السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢٣٤/٩، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣١٦/٧.

٣. الأنعام: ٥٢.

٤. انظر: السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦٤٥ - ٦٤٦.

٥. المدثر: ٦.

٦. السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٥٢/٦، ٥٣٦/١٠.

ومِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا هَذَا يُؤَدِّنَا"^(١) وَقَوْلُ أَحَدِ الصَّحَابَةِ: "لَا تَشْرَفْ يُصْبِكَ سَهْمٌ"^(٢).

وعليه فلا يصحُّ أن يُقالَ: أينَ بيتك أضربَ زيداً في السوق، على أنَّ المعنى: إنَّ تُعرفنيهِ أضربَ زيداً، والأولى أن يُقالَ: أينَ بيتك أزرُك.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "ولا تُقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ"^(٣)، على أنَّ المعنى على حسب الظاهر النهي عن ذلك إلى أن يبلُغَ أشدَّهُ.

وقوله تعالى: "ما كان اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ"^(٤)، على أن المعنى على حسب الظاهر أن الله تعالى لا يترك المؤمنين على ما أنتم عليه إلى هذه الغاية، وهي التمييز بين الخبيث، والطيب، وهذا مثل قولك: لا أكلمَ زيداً حتى يقدِّمَ عمرو، على أن الظاهر أن الكلام لا يتحقق حتى يقدِّمَ عمرو؛ ولذلك قيل إنَّ (حتى) غاية كما يفهم من المعنى، والمراد أن الله يخلص ما بينكم بالابتلاء إلى أن يميز الخبيث من الطيب^(٥).

ولتعزيز ما مرَّ أعرضُ بعضَ الآياتِ القرآنيَّةِ يُنبئُ ظاهرُها عن مخالفة بعضِ أصولِ النُّجاةِ وقواعدهم لو حُمِلتْ على هذا الظاهر، وهي مخالفةٌ تعودُ إلى خضوعِها لِسُلْطَانِ المَعْنَى، إذ لو لاها لما تبيَّن هذا المعنى المراد، كما يظهرُ لي.

١. انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٣١١، البرهان فوري، كنز العمال في

سنن الأقوال، والأفعال: ١٥/٢٦٨.

وهذا الحديث روي بروايات متعدِّدة ليس منها الجرْم.

٢. انظر: ابن الأثير، النُّهاية في غريب الحديث، والأثير: ٢/٤٦٢.

٣. الأنعام: ٦.

٤. آل عمران: ١٧٩.

٥. انظر السمين الحلبي، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/٥٠٨.

١- قوله تعالى: "وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا أُمَّمًا"^(١): تَكْمُنُ هذه المخالفة في أن (أسباطاً) جَمْعُ تَكْسِيرٍ لِلْقَلَّةِ مُفْرَدُهُ: سَبْطٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ تَمْيِيزَ هذا المَعْدُودِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وفي أَنَّ هذا التَّمْيِيزَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُطَابِقَ المَعْدُودَ فِي التَّائِيثِ، ولكنه مُخَالَفٌ لَهُ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ كَوْنَ التَّمْيِيزِ (أسباطاً) جَمْعًا يُنبئُ عن دَلَالَةِ لا تَنْبِيئُ إِلَّا بِهِ، وهي أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هذا العَدَدِ فِرْقَةٌ، أو مَجْمُوعَةٌ، كما تَقُولُ: عِنْدِي عِشْرُونَ سَمَكًا، وَعِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَالْمُرَادُ الْإِنْبَاءُ عَنِ هَذِهِ الْكَثْرَةِ، وَهُوَ مُرَادٌ عَلَى خِلَافِ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أو سَمَكَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ مَجْمُوعَةٍ أو وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَشْتَمِلُ عَلَى عِشْرِينَ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أو سَمَكَةً الْعِشْرُونَ فَقَطُّ.

وعليه فإن ما في هذه الآية الكريمة ينبئ عن أن المراد كل واحدة مَجْمُوعَةٍ مِنْ (اثنتي عشرة) تَشْتَمِلُ عَلَى عِشْرِينَ، وَيُعَزِّزُ هَذَا الْإِنْبَاءُ أَنَّ السَّبْطَ وَلَدُ الْوَلَدِ، أو الْبِنْتِ، عَلَى أَنَّ الْأُسْبَابَ هُمْ إِسْحَقُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّاتُهُمْ، وَهُمْ يَزِيدُونَ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَوْ قَدَّرَ التَّمْيِيزُ الْمَحذُوفُ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا.

وَيُعَزِّزُهُ أَنَّ الْفِعْلَ (قَطَعْنَا لَهُمْ) يُنبئُ عَنِ التَّكْثِيرِ، وَالْمَبَالِغَةِ وَلَا سِيَّما إِذَا حَمَلْنَا عَلَى ظَاهِرِهِ ذُونَ تَضْمِينِهِ مَعْنَى (صَيَّرَ)، عَلَى أَنَّ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) حَالٌ لَا مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَيْضًا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ (أسباطاً) صِفَةٌ لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ، كَمَا فِي: أَقْبَلَ خَمْسَةَ عَشَرَ رَجَالًا، وَأَقْبَلَ عِشْرُونَ أَوْلَادًا أو بَدَلًا^(٢)، عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ أَوْلَى إِذَا رَغِبْنَا فِي حَمْلِ الْقُرْآنِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

٢- قوله تعالى: "وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِئَةَ سَنِينَ"^(٣) بتنوين (مئة)، على أن المراد، كما مر: كل واحدة منها تشمل على العدد نفسه (ثلاثمئة)، وهو مراد

١. الأعراف: ١٦٠.

٢. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢٠/٦، السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب

المكتون: ٤٨٤/٥.

٣. الكهف: ٢٥.

يُنْبئُ عَنِ الْمَبَالِغَةِ، كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَلَعَلَّ، مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ يُطَالِعُنَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا، كَالْأَلْفِ (البقرة: ٩٦، الأنفال: ٩، ٦٦، الحج: ٤٧، العنكبوت: ١٤، السجدة: ٥، الأنفال: ٦٥)، وَالْأَلْفَيْنِ (الأنفال: ٦٦)، وَثَلَاثَةَ الْأَلْفِ (آل عمران: ١٢٤)، وَخَمْسَةَ الْأَلْفِ (آل عمران: ١٢٥)، وَالْأَلُوفِ (البقرة: ٢٤٣)، وَمِئَةَ الْأَلْفِ (الصافات: ١٤٧)، وَالْخَمْسِينَ أَلْفًا (المعارج: ٤).

أَرْبَعَةٌ وَتَرْدُ الْمِئَةِ غَيْرَ مُضَافَةٍ إِلَى عَدَدٍ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (البقرة: ٢٥٩، ٢٥٩، ٢٦١، النور: ٥١٢) وَغَيْرَ مُضَافَةٍ فِي مَوَاضِعِينَ (الأنفال: ٦٥، ٦٦) النَّوْرِ، وَتَرْدُ الْمُتَيْنِ فِي مَوَاضِعِينَ (الأنفال: ٦٥، ٦٦)

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ فِي هَذِهِ الْمُخَالَفَةَ جَذْبًا لِلانْتِبَاهِ، وَتَشْوِيقًا، لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ بَعْدَ تَوَاطُؤِهِ، أَوْ تَمْهِيدًا لِلْبَدَلِ الْمَقْصُودِ لِدَاتِهِ، وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الضَّحَاكِ (سِنُونٍ)، عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، لِأَنَّهَا مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ إِعْرَابًا.

ولعلَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَزِّزَ مَا مَرَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: "إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِئَتِينَ"^(١)، عَلَى أَنَّ (صَابِرُونَ) صِفَةٌ لـ(عَشْرُونَ)، كَمَا مَرَّ، وَالْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ عَشْرِينَ فِي الثَّبَاتِ، وَالصَّبْرِ، وَالْجِهَادِ، وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةُ تَقُومُ مَقَامَ التَّمْيِيزِ فِي الدَّلَالَةِ، أَوْ الْبَدَلِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ الصِّفَاتِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (عَشْرُونَ رَجُلًا صَابِرًا، أَوْ صَابِرِينَ) حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى.

وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: "بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا"^(٢) عَلَى أَنَّ (أَعْمَالًا) تُنْبئُ عَنِ اخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ.

٣- قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَتَكْوَهُنَّ"^(٣): لَا يُحْذَفُ حَرْفُ الْخَفْضِ مَعَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ، كَمَا ذَكَرَ النَّحَاةَ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ حُذِفَ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا الْحَذْفِ

١. الأنفال: ٦٥.

٢. الكهف: ١٠٣.

٣. النساء: ١٢٧.

تَنْبِيْهَا عَلَى الْاضْطِرَابِ النَّفْسِيِّ الَّذِي يُسَيِّرُ عَلَى هَوْلَاءِ، وَهُوَ اضْطِرَابٌ يَكْمُنُ فِي الرَّغْبَةِ فِي ذَلِكَ، أَوْ عَدَمِهَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (رَغِبَ) يَتَعَدَّى بِوَسَاطَةِ (فِي) إِذَا قَصَدَ الْمَتَكَلِّمُ ذَلِكَ، وَأَرَادَهُ، وَبِوَسَاطَةِ (عَنْ)، إِذَا لَمْ يَقْصِدْهُ، وَلَمْ يَرِدْهُ، لِأَنَّ الْأَوْلِيَاءَ يَرْغَبُونَ فِي نِكَاحِ الْجَمِيلَةِ الْمُؤَسَّرَةِ، وَلَا يَرْغَبُونَ فِي نِكَاحٍ مِنْ لَا تَتَوَافَرُ فِيهَا هَاتَانِ الصِّفَتَانِ، فِي الْغَالِبِ، وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ تَتَحَقَّقَ الرَّغْبَةُ فِي نِكَاحِ الْفَقِيرَةِ الْجَمِيلَةِ.

٤- قَوْلُهُ تَعَالَى: "ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ" (١)، "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا... (٢)" وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ مِنْ بَابِ مِطَابَقَةِ الْفِعْلِ لِفَاعِلِهِ تَنْبِيْةً، وَجَمْعاً، عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ بَدَلَ مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ، وَهُوَ إِدْخَالُ يُنْبِئُ عَنْ جَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ، وَالتَّشْوِيقِ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ يُنْبِئُ عَنِ الْعُمُومِ، وَالشُّمُولِ، وَالْإِسْمُ الظَّاهِرُ يُزِيلُ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ مُفَسَّرٌ لَهُ، إِذَا لَمْ تَرْتَغِبْ فِي إِعَادَتِهِ عَلَى اسْمِ آخِرِ قَبْلِهِ.

وَنَنْتَهِي مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى أَنَّ لِلْمَعْنَى أَثْرًا بَيِّنًا فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَنْبَدِي بِوُضُوحٍ وَجَلَاءٍ تَامِينَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ، كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ، وَابْتَدَاءِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَالْمَنْصُوبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَالْمُسْتَنْتَى، وَالْمَعْطُوفِ، وَالْمِ تَبْيِينِ فِي مِثْلِ: سَقِيَا لَهُمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْمَسَائِلِ الْآخَرَى الَّتِي يُمْكِنُ إِخْضَاعُهَا لِسُلْطَانِ الْمَعْنَى.

دَعَوْنَا قَبْلَ الْوَلُوجِ فِي مُشْكَلاتِ الرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَصَعُوبَاتِهِ نَقَفَ عِنْدَ أَقْوَالِ بَعْضِ الدَّارِسِينَ غَيْرِ الْعَرَبِ فِي هَذَا الرَّسْمِ:

١- قَوْلُ مَلِكِ الرُّومِ فِي أَيَّامِ الْمَعْتَمَدِ: "مَا رَأَيْتُ لِلْعَرَبِ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ، وَمَا أَحْسَنَهُمْ عَلَى شَيْءٍ حَسَدِي إِيَّاهُمْ عَلَيْهِ" (٣)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قِرَاءَةَ الْخَطِّ الْعَرَبِيِّ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الَّذِي أَعْجَبَهُ فِيهِ، وَفَرَضَ سُلْطَانَهُ عَلَيْهِ اعْتِدَالَ هَذَا الْخَطِّ، وَهَنْدَسَتَهُ، وَحُسْنَ مَوَاقِعِهِ، وَمَرَاتِبَهُ، كَمَا قِيلَ.

١. المائدة: ٧١.

٢. الأنبياء: ٣.

٣. الصَّوْلِيُّ، أدب الكاتب: ٤٥.

٢- قَوْلُ أَحَدِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الَّذِي كَانَ أَسْتَاذًا لِللُّغَاتِ الشَّرْقِيَّةِ فِي جَامِعَةِ إِسْطَنْبُولَ: "إِنَّ الطَّلَبَةَ قَبْلَ الْإِنْقِلَابِ الْأَخِيرِ فِي تُرْكِيَا كَانُوا يَكْتُبُونَ مَا أُمْلِي عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَحَاضِرَاتِ بِالْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ، وَبِالسَّرْعَةِ الَّتِي اعْتَدَتْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ الْعَرَبِيَّةَ مُخْتَرَلَةً مِنْ نَفْسِهَا، أَمَا الْيَوْمَ فَإِنَّ الطَّلَبَةَ يَكْتُبُونَ مَا أُمْلِي عَلَيْهِمْ بِالْحُرُوفِ اللَّاتِينِيَّةِ، وَلِذَلِكَ لَا يَفْتَوُونَ يَسْأَلُونَ أَنْ أُعِيدَ لَهُمُ الْعِبَارَاتُ مَرَارًا، وَهُمْ مَعْدُورُونَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ الْإِفْرَنْجِيَّةَ مُعَقَّدَةً وَالْكِتَابَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَاضِحَةً كُلَّ الْوُضُوحِ، فَإِذَا مَا فَتَحْتَ أَيَّ خَطَابٍ فَلَنْ تَجِدَ صُعُوبَةً فِي قِرَاءَةِ خَطِّ فِيهِ، وَهَذِهِ طَبِيعَةُ الْكِتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ، السُّهُولَةُ، وَالْوُضُوحُ" (١).

٣- دَعْوَةٌ أَحَدِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْأَمْرِيكِيِّينَ إِلَى عَدَمِ التَّعْدِيلِ، أَوْ التَّغْيِيرِ فِي الْكِتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي رِسَالَةٍ إِلَى لَجْنَةِ تَيْسِيرِ الْكِتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ الْإِعْلَانَ الَّذِي يَدُورُ فِي فَلَكَ تَطْوِيرِ الْكِتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ (٢).

٤- أَنْ أَحَدَ الْفَنَّاينِ الْأَمْرِيكِيِّينَ شَهِدَ بِجَمَالِ الْخَطِّ الْعَرَبِيِّ وَحُسْنِهِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ.

٥- قَوْلُ فَنْدَرِيْسٍ: "وَمِنَ الْخَطِّ أَنْ نَظُنَّ أَنَّ النَّصَّ الْمَكْتُوبَ يُعْتَبَرُ تَمَثِيلًا دَقِيقًا لِلْكَلامِ، فَلَسْنَا عَلَى عَكْسِ مَا يَتَصَوَّرُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ - نَكْتُبُ كَمَا نَتَعَلَّمُ بَلْ إِنَّا نَكْتُبُ (أَوْ نَحَاوِلُ أَنْ نَكْتُبَ) كَمَا يَكْتُبُ غَيْرُنَا، إِنَّ أَقْلَ النَّاسِ تَقَافَةً يَشْعُرُونَ مَجْرَدًا وَضَعُ أَيْدِيهِمْ عَلَى الْقَلَمِ بِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ لُغَةً خَاصَةً غَيْرَ اللُّغَةِ الْمَتَكَلِّمَةِ، لَهَا قَوَاعِدُهَا، وَاسْتَعْمَالَاتُهَا ... هَذَا الْخِلَافُ يَتَجَلَّى فِي أَوْضَحِ صُورِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّسْمِ، فَلَا يُوجَدُ شَعْبٌ لَا يَشْكُو مِنْهُ إِنْ قَلِيلاً، وَإِنْ كَثِيراً غَيْرَ أَنْ مَا تَعَانِيهِ الْفَرَنْسِيَّةُ، وَالْإِنْجِلِيزِيَّةُ مِنْ جَرَائِهِ يَفُوقُ مَا فِي غَيْرِهَا، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يَعْذُ مُصِيبَةَ الرَّسْمِ عِنْدَنَا كَارِثَةً وَطَنِيَّةً؛ لِذَلِكَ يَهْمُنَا أَنْ نَعْرِفَ مَدَى هَذَا الشَّرِّ، وَالْأَسْبَابَ الَّتِي أَدَّتْ إِلَيْهِ، وَأَنْوَاعَ الدَّوَاءِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُعَالَجَ بِهَا..." (٣).

١. انظر: فوزي عفيفي، نشأة، وتطور الكتابة الخطية العربية: ٣٥١.

٢. انظر: فوزي عفيفي، نشأة، وتطور الكتابة الخطية العربية: ٣٥١.

٣. فندريس، اللغة: ٤٠٥.

وَبَعْدُ فَلَعَلَّ أَهْمُ مَا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ بَابِ الْمُشْكَلَاتِ، وَالصُّعُوبَاتِ فِي الرَّسْمِ
الإملائي:

١- حَذَفَ بَعْضَ الْحُرُوفِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَوَافُرِهَا فِي النُّطْقِ، وَهُوَ
حَذَفُ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمَكْتُوبُ عَلَى خِلَافِ الْمَنْطُوقِ، كَمَا فِي:
هَذَا، وَهَذِهِ، وَالرَّحْمَنِ، وَدَاوُدَ، وَالسَّمَاوَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ
الْحَذْفِ الْمُخْتَلَفَةِ.

٢- زِيَادَةُ بَعْضِ الْحُرُوفِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَوَافُرِهَا فِي اللَّفْظِ، وَهِيَ
زِيَادَةُ تُوَدِّي إِلَى أَنْ يُخَالَفَ الْمَكْتُوبُ الْمَنْطُوقَ، كَمَا فِي: مَائَةٌ،
وَعَمْرُو، وَتَعَبُوا، وَأُولَى، وَأُوكَسَجِينَ، وَغَيْرِهَا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي
حَذْفِ أَلْفِ ابْنِ وَزِيَادَتِهَا، وَهَاءِ السَّكْتِ فِي الْوَقْفِ الَّتِي تُحَذَفُ فِي
وَصَلِّ الْكَلَامِ.

٣- تَعَدُّ صُورِ الْحَرْفِ الَّذِي تُرْسَمُ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ، إِذْ تُرْسَمُ عَلَى أَلْفِ،
أَوْ وَاوٍ، أَوْ يَاءٍ، أَوْ مُنْفَرَدَةً.

٤- تَوَافُرُ صُورَتَيْنِ لِأَلْفِ اللَّيْنَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ، الْعَصَوِيَّةِ، وَالْيَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

٥- تَوَافُرُ صُورَتَيْنِ لِلْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ: هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَهَمْزَةُ
الْقَطْعِ.

٦- الْفَصْلُ، وَالْوَصْلُ اللَّذَانِ يُطَالِعَانِنَا فِي بَعْضِ الْأَفْظِ، كَمَا فِي: مِمَّ،
وَعَمَّ، وَإِلَامٍ، وَحِينِيذٍ، وَوَيْكَأَنَّ

٧- تَوَافُرُ بَعْضِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ مُتَشَابِهَةً فِي الْمَخْرَجِ، وَالْوَصْفِ،
وَهِى مَسْأَلَةٌ تُوَدِّي إِلَى التَّعَثُّرِ فِي رَسْمِهَا، كَمَا فِي: الضَّادِ وَالظَّاءِ،
وَالذَّالِ، وَالثَّاءِ، وَالسَّيْنِ، وَالْقَافِ، وَالكَافِ، وَالخَاءِ، وَالغَيْنِ، وَالْيَاءِ،
وَالجِيمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُطَالِعُنَا فِي كَثِيرٍ مِنَ اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيُعْزَرُّ
ذَلِكَ أَنْ إِجْدَى الْقِبَائِلِ (الشُّوَح) فِي الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ تَقْلِبُ
الْعَيْنَ هَمْزَةً كَمَا فِي: أَدْبَنَّاكَ فِي: عَدْبَنَّاكَ.

٨- النقاء الساكنين يُؤدِّي إلى حذف الياء، أو الواو، أو الألف زيادةً على حذف ألف الوصل في التراكيب اللغوية، وهي مسألة تجعل الملفوظ على خلاف المكتوب، كما في قوله تعالى: "ولا تسقي الحرث" (١) و "كذلك يحيي الله الموتى" (٢)، و "لا تتخذوا الكافرين أولياء" (٣)، و "يوم يدع الداعي إلى شيء نكر" (٤)، و "إنما يخشى الله من عباده العلماء" (٥) وغير ذلك من مواطن الحذف النثرة في هذه المسألة.

٩- تعدد رسم بعض الألفاظ الإملائي، كما في: يملأون، ويملؤون، ويملئون، ويملئون

ويُسهم في تعزيز هذه المشكلات، والصعوبات، وترسيخها ما يأتي:

١- عدم تمكن من درسون فن الإملاء من مسائله المختلفة مسلكياً، وعلماً؛ إذ يكتفون بحفظ قواعده، وأصوله، وهي مسألة تؤثر في المتعلمين من حيث عدم إتقان الرسم الصحيح، والنفور من دروس الإملاء.

٢- أوضاع المملئ من حيث إتقان النطق مخرجاً، وصفةً، وأوضاع المملئ عليهم من المتعلمين من حيث حسن الاستماع، وغيره.

٣- عدم تنبه كثير من المتعلمين إلى مواضع الأغلاط الإملائية، وعدم إيلائها الاهتمام اللازم من حيث التصويب، وهجرها في كتاباتهم المختلفة، وعليه فلا بد من التوصل إلى ما يمكن أن يرغبهم في الكتابة الصحيحة، ويُفهمهم من غيرها.

٤- عدم التمكن من الإحاطة ببعض أصول النحو والصرف التي يمكن أن يكون لها أثر بين في رسم بعض الألفاظ، كتلك التي تشتمل على

١. البقرة: ٧١.

٢. البقرة: ٧٣.

٣. النساء: ١٤٤.

٤. القمر: ٦.

٥. فاطر: ٢٨.

الهمزة، والألف اللينة المتطرّفة، والتاء المربوطة، وهي مسألة تُؤدّي إلى شيوع الغلط أحياناً، كما في: إِنْشَاءَ اللهُ (إِنْ شَاءَ اللهُ)، وجعل كل ألف في أول الكلمة ألف قطع، وكتب تاء التانيث التي تلحق الاسم مفتوحة، وكتب التي تلحق الفعل الماضي مربوطة، وغير ذلك.

٥- ازدواجية اللغة، وهي مسألة قد تجعل المملى عليهم، أو بعض الكتبة يميلون إلى كتب بعض الألفاظ بالعامية لأثرها القوي فيهم.

٦- شيوع بعض اللهجات على ألسنة بعض المملى عليهم، وهو شيوع يقرض عليهم سلطانه في الكتابة أحياناً، إذ يبدو ذلك في الخلط بين الضاد، والطاء، والذال والزاي، والقاف، والغين، والخاء، والغين، والهمزة والعين، والياء والجيم، وغير ذلك ممّا يطالعا في قاعات الدرس.

٧- عدم إجادة بعض من يدرسون الطلبة لبعض قواعد الخط العربي، وأصوله، وهي مسألة تؤدّي إلى الغلط في رسمها.

٨- حصراً تعلم فنّ الإملاء العربيّ - في الغالب - في المراحل التعليمية الأولى، وهي مراحل قد لا يتمكن الطلبة فيها من الإحاطة بهذا الفنّ.

٩- حصراً التّنبه على الأغلاط الإملائية في أساتذة اللغة العربيّة، أمّا غيرهم فلا أثر لهم في ذلك، وبذلك يُسهمون في إشاعة هذه الأغلاط زيادةً على أنّ بعضهم يزيّنون كتاباتهم بها، وهم أسوة الطلبة وقُدوتهم، في ذلك.

١٠- تأثر بعض الطلبة، والمدرسين يرسم المصحف الذي يُعدّ غير قياسي في رسم كثير من الألفاظ، كزيادة الألف بعد الواو، والحذف، وكتب التاء المربوطة في بعض المواضع مفتوحة، والياء بلا إجماع، وغير ذلك.

١١- إسهام وسائل الإعلام المكتوبة في إشاعة الغلط، كما في قطع ألف الوصل، والألف اللينة المتطرفة، كالموسيقى (موسيقًا)، وغير ذلك.

وعلى الرغم من المحاولات الثرة لتيسير الرسم الإملائي وتقريبه إلى الطلبة، والمتعلمين فإنها لما توت أكلها، ومن هذه المحاولات:

١- الدعوة إلى استبدال الكتابة اللاتينية بالكتابة العربية، وقد تبني هذه الدعوة عبد العزيز فهمي، وداود جليبي، والأب أنستاس الكرمل، وسعيد عقل، وغيرهم.

٢- الدعوة إلى وجوب فكّ الحروف العربية، وفصلها على أن يوضع بعد كل حرف يبدل على حركته، ومن أنصار هذه الدعوة حقي الميلاسي، ومعروف الرصافي، ويونس عبد الرزاق السامرائي، وغيرهم.

٣- الدعوة إلى إلغاء الأوجه الإملائية المتعددة التي تطالعنا في رسم الهمزة، والألف اللينة المتطرفة، والزيادة، والوصل والفصل، وغير ذلك، ومن أنصار هذه الدعوة لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية في القاهرة، ولجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي، وأساتذة اللغة العربية في دار المعلمين العالية في بغداد، وعبد العليم إبراهيم، وغيره ممن صنفوا في الرسم الإملائي.

٤- اختيار مذهب من مذاهب القدامى في الرسم الإملائي، وردّ آخر.

٥- الدعوة إلى توحيد قواعد الرسم الإملائي، وأصوله، ونبيذ تلك الأوجه التي تفرض التعقيد الذي ينفرد منه المتعلمون.

وقد بدأت محاولات تيسير الرسم الإملائي وتقريبه عام ١٩٤٧ في مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي شكّل لجنة لهذه الغاية في هذا العام، وهذه اللجنة تتكون من علي الجارم، ومحمد الخضر حسين، وزكي المهندس، وحسن حسني

عبد الوهاب، والدكتور منصور فهمي، والدكتور أحمد أمين، وفي الجامعة العربية في المؤتمر الثقافي لها عام ١٩٤٨م، وفي المجمع العلمي العراقي، ومعهد دار المعلمين العالية في بغداد.

وقد أسهمت في هذه المسألة ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم قبل الجامعي في الرياض عام ١٤٠٩ هـ^(١).

وتطالعنا إسهامات لبعض الدارسين في هذه المسألة كالدكتور مصطفى جواد، ومحمد بهجة الأثري، والدكتور رمضان عبد التّوّاب، ومدير القاضي، ومتى عراوي، والدكتور شوقي النجار، والدكتور أحمد الخراط، وعبد العليم إبراهيم، والدكتور محمد علي سلطاني، وغيرهم.

وبعدُ فإنّ تيسير الرّسم الإملائي وتقريبه إلى الطلّبة والمريدين ضرورة لا بدّ منها، لأنّ الشكوى من بعض مسائله في ذرّوه السّتام، وهي شكوى تُؤدّي إلى النفور من العربية.

ويتبدّى لي أنّ التيسير يمكن أن يدور في فلك ما أدعو إلى الأخذ به بلا تردّد، وهو يشتمل على ما يأتي:

١- الدّعوة إلى كتابة الألف اللينة المنطرفة ألفاً عسويةً أيّ كان أصلها، ليُطابق المنطوق المكتوب، وهي دّعوة أخذ قصب السبق فيها أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)^(٢) الذي دعا إلى كتّب الألف الثالثة ألفاً عموديّة من غير اعتداد بالأصل المعياري المتوّهم، وهي مسألة تُؤدّي إلى توحيد رسمها في الأسماء الثلاثية المعربة والمبنية، العربية والأعجمية، والرّباعيّة، وما يزيد عليها،

١. انظر إسهامات هذه اللجان في كتابنا: فن الإملاء في العربية: ٣٠١/١، ٣٢٧.

٢. انظر: ابن جني، الألفاظ المهموزة، عقود الهمز: ٤٤-٤٥، ابن الدّهان، باب الهجاء: ٢٩٨، ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٤٠.

ولا مُخَوِّجَ إِلَى رَسْمِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ شَدُوذًا لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ، أَوْ
لِلتَّخْلِصِ مِنْ تَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ تُكْتَبُ الْأَلْفَاظُ التَّالِيَةُ بِالْأَلْفِ الْعَصَوِيَّةِ: دَعَا، رَمَى،
اسْتَدْعَا، ارْتَمَى، عَصَا، فَتَا، مُصْطَفَا، عَيْسَا، مُوسَا، حَتَا، مَتَا، كَسْرَا، عَلَا، ذُنْبَا،
يَحْيَا عَلْمَاً، وَفِعْلَاً، رَأَا، شَأَا، مُوسِيقَا، يَافَا، رَبِّيَا عَلْمَاً، وَصِفَةً، وَدُنْيَا عَلْمَاً،
وَصِفَةً، وَكَلَا، وَكَلِتَا، وَأَنَا.

٢- الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِغَاءِ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَا يُوَافِقُ فِيهَا الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ،
وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَزَادُ فِي الرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ هِيَ:

أ- الْوَاوُ الَّتِي تَزَادُ فِي عَمْرٍو بِقِيُودِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ الدَّعْوَةَ إِلَى التَّخْلِصِ
مِنْ هَذِهِ الْوَاوِ مَا قِيدَتْ بِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ قِيُودٍ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ:

- أَنْ تَكُونَ عَلْمَاً، فَهِيَ لَا تَزَادُ فِي مِثْلِ: لَعَمْرُ اللهُ لِأَفْعَلَنَّ.
- أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ مُكَبَّرًا.
- أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا.
- أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَجْرُورًا.
- أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَافٍ.
- أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُقْتَرَنٍ بِ(أَل).
- أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُنْسُوبٍ.
- أَلَّا يَقَعَ فِي قَافِيَةِ شِعْرِ.

وَيُعَزِّزُ الدَّعْوَةَ إِلَى عَدَمِ زِيَادَتِهَا أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ يَنْطُقُونَهَا وَآوًا:
عَمْرُو.

وَيَبْدَى لِي أَنَّ قَصَبَ السَّبْقِ فِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ بِيَدِ ابْنِ دُرُسْتَوِيهِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ
كَلَامِهِ (١).

وَمِمَّنْ دَعَا إِلَى إِغْيَاءِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ مِنَ المَحْدَثِينَ عَبْدُ العَلِيمِ إِبرَاهِيمَ (٢).
وَيَتَحَقَّقُ أَمِنْ اللِّبْسِ بَيْنَ هَذَا العَلْمِ وَعُمَرَ بِإِسْكَانِ مِيمِهِ، وَقَتَحَ مِيمَ عُمَرَ زِيَادَةً عَلَى
المَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ الَّذِي يَتَوَافَرُ فِي عُمَرَ.

وَمِمَّا تَزَادَ فِيهِ أَيْضاً لَفْظَةٌ: أُوْحِي مُصَغَّرَةٌ، لِتَحْقِيقِ أَمِنْ اللِّبْسِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
أَخِي مُكَبَّرًا، وَهِيَ زِيَادَةٌ زَادَهَا بَعْضُ أَهْلِ الخَطِّ (٣). وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ الدَّعْوَةَ إِلَى
إِغْيَائِهَا أَنَّ بَعْضَ مَنْ صَنَّفُوا فِي الرَّسْمِ الإِمْلَائِيِّ قَدْ أَغْفَلُوا ذِكْرَهَا، كَابْنِ
دُرُسْتَوِيهِ (٤)، وَابْنِ الدَّهَّانِ (٥)، وَغَالِبُ ظَنِّي أَنَّ بَعْضَ الكُتَّابِ كَانُوا يَزِيدُونَهَا فِي
عَهْدِ ابْنِ قُتَيْبَةَ؛ وَلِذَلِكَ طَالَعْنَا بِهَا فِي كِتَابِهِ (٦).

وَلَا مُحْجُجٌ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّنا لَوْ رَغِبْنَا فِي أَنْ نَسِيرَ فِي فَلَكَهَا رَغْبَةً
فِي تَحْقِيقِ أَمِنْ اللِّبْسِ لَوَجِبَتْ زِيَادَتُهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَلْفَاظِ المِصْغَرَةِ زِيَادَةً عَلَى
أَنَّ التَّصْغِيرَ يُعَدُّ مِنْ مَوَاضِعِ اللِّبْسِ فِي العَرَبِيَّةِ.
وَمِمَّا تَزَادَ فِيهِ أَيْضاً: أَوْلُو، وَأَوْلِي رَفْعًا وَنَصْبًا، وَجَرًّا؛ لِتَحْقِيقِ أَمِنْ اللِّبْسِ
بَيْنَ (أَوْلِي) نَصْبًا، وَجَرًّا وَ(إِلَى) حَرْفِ الجَرِّ، عَلَى أَنَّ (أَوْلِي) رَفْعًا مَحْمُولَةً عَلَى
(أَوْلِي) فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ (٧).

١. انظر: كتاب الكتاب: ٨٦، وانظر: ابن الدَّهَّان، باب الهجاء: ٧، فن الإملاء في العَرَبِيَّة: ٢٣٦.

٢. انظر: الإملاء والترقيم: ١٢٤.

٣. انظر: فن الإملاء في العَرَبِيَّة: ٣٣٧.

٤. انظر: كتاب الكتاب: ٨٦ - ٨٧.

٥. انظر: باب الهجاء: ٧.

٦. انظر: أدب الكاتب: ٢٤٥.

٧. انظر: فن الإملاء في العَرَبِيَّة: ٢٣٨.

ومنه زيادتها في اسم الإشارة: أولئك، لتحقيق أمن اللبس بينه وبين (إليك) حرف الجرّ الجارّ لضمير المخاطب، أو بينه وبين (إلى) الاسميّة، كما ذكر الكوفيون، كما في قول العرب: انصرفت من إليك.

وقيل إنها زيدت في: أولاء لتحقيق أمن اللبس بينه وبين (ألا)، و(إلا)، وهو قول ابن درستويه^(١).

ولا تزداد هذه الواو في الاسم الموصول ممدوداً أو مقصوراً: الألاء، والألى؛ لأن أمن اللبس يتحقق بينه وبين أولاء اسم الإشارة، و(إلى) حرف الجر باقترانه بالألف، واللام.

وممن دعا من المحدثين إلى تناسي هذه الزيادة مصطفى جواد، ومحمد بهجة لأثري، ومتى عقراوي، وعبد الكريم الدجيلي، وعبد العليم إبراهيم^(٢).

ومنه زيادتها في بعض الألفاظ الأعجمية^(٣)، كما في: أوكسجين، واوقيانوس، وأوروبا، وأستراليا، وغيرها، وهي زيادة لا محوج إليها ليطابق المنطوق المكتوب، ولأن أمن اللبس متوافر دون زيادتها، والقول نفسه في زيادتها في المواضع السابقة.

وما يعد من باب زيادة هذه الواو لفظاً، وكتباً تلك التي الواو لا بد من إثباتها في الكتب ليطابق المنطوق المكتوب، ومن مواضع هذه الزيادة:

١. انظر: كتاب الكتاب: ٨٧، فن الإملاء في العربية: ٣٣٨.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٣٩.

٣. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٤٠.

- ١- ما يُحْمَلُ مِنَ الْأَلْفاظِ عَلَى إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ، كما في: ضَرَبْتُمُو، وَقَرَأْتُمُو، وَمِنْهُو، وَكَتَبْتُهُمْ^(١).
- ٢- واو التَّذَكُّرِ الَّتِي تُعَدُّ مِنْ بَابِ الإِشْبَاعِ، كما في: يَقُومُو، في مِثْلِ قَوْلِنَا: يَقُومُ زَيْدٌ.
- ٣- واوُ الإِنْكَارِ، كما في: أَلرَّجُلُوهُ بَعْدَ قَوْلِ القَائِلِ: قَامَ الرَّجُلُ، وَالرَّجُلَاهُ، في النُّصْبِ، وَالرَّجُلِيَّةُ في الجُرِّ، على أَنَّ الواوَ، والياءَ، والألفَ ناشئةٌ مِنْ إِشْبَاعِ حَرَكَةِ الآخِرِ، وَأَنَّ الهاءَ لِلسَّكْتِ.
- ٤- واوُ الحِكايةِ، كما في: مَنُوَ لِلْمَفْرَدِ مَوْثِقًا وَمُذَكَّرًا وَمِثْنًا وَجَمْعًا.
- ٥- الواوُ الَّتِي تُزَادُ في القَوافي لِأَجْلِ الوِزْنِ، كما في قول عبيد بن الأبرص^(٢):

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُوبُ
فَالْقُطَيْبَاتُ فَالذَّنُوبُوبُ

ب- الألف:

مِنْ مَوَاضِعِ زِيادَتِهَا في الكُتُبِ العَرَبِيَّةِ:

- ١- التَّخْلُصُ مِنْ صَعُوبَةِ النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وَهِيَ أَلْفُ الوَصْلِ الَّتِي تُزَادُ في أوائلِ الأفعالِ، كما في: اضْرِبْ، واكْتُبْ، واعْلَمْ، وانطَلِقْ، وانطَلِقْ، واقْتَدِرْ، واقْتَدِرْ، واحْتَرَمْ، واحْتَرَمْ، واستَخْرِجْ، واستَخْرِجْ، واستَغْفِرْ، واستَغْفِرْ، واستَكْتَبْ، واستَكْتَبْ، واصْفَارْ، واصْفَارْ، واحْمَارْ، واحْمَارْ، واقشَعْرْ، واقشَعْرْ، واقْعَنَسْ، واقْعَنَسْ، واضْرِبْها.

وتُزَادُ في أوائلِ مَصادِرِ ما مَرَّ مِنَ الأفعالِ المَزِيدَةِ وَمَصادِرِ الأفعالِ السَّابِقَةِ ما عدا الأفعالِ الثَّلَاثِيَّةِ، كما في: اسْتَغْفَرَ، وانطَلَقَ، واحْتَرَمَ، واستَكْتَبَ، وغير ذلك، وفي أوائلِ الأسماءِ العَشْرَةِ، وَهِيَ: اسْمٌ واسْتِ، واِبْنٌ، واِبْنَةٌ، واِبْنُمٌ،

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٣٩.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٤٠.

وامرؤ، وامرأة، واثنان واثنان، وايمَنُ اللهُ، وفي (أل)، على أن اللام وحدها حَرَفُ التعريفِ.

وتُحذَفُ هذه الألفُ التي تعدُّ زيادتها لازمةً في وصلِ الكلام لفظاً، ولكنها تُثَبَّتُ كتَباً، وهي مَسْأَلَةٌ تُؤدِّي إلى أن يُخَالَفَ المَنْطُوقُ المَكْتُوبَ، على أنَّ الابتداءَ بالكلام قد غَلَبَ على وصلِه؛ لأنَّها تُكْتَبُ فيه.

٢- تحقيقُ أمن اللبسِ بين كلمة وأخرى، وهي زيادةٌ في الكتَب لا في اللفظِ؛ ولذلك يخالفُ المَنْطُوقُ فيها المَكْتُوبَ، ومما زيدت فيه في هذه المَسْأَلَةِ^(١):

- مائة: قِيلَ إنها زِيدَتْ في هذه اللَّفْظَةِ لتحقيقِ أمن اللبسِ في الكتَبِ بينها وبين (منه)، لأنها اسمٌ، ومنه (حرفٌ)، والاسمُ أُخْمِلُ للزيادةِ من الحرفِ، كما قِيلَ، أو لأنَّ العَدَدَ أُولَى بالتوكيدِ من غيره.

- وإنها زِيدَتْ عَوْضاً من لام مئة (الياء المحذوفة)، ويُعزِّزُ ذلك قولُ العَرَبِ: أمأيتُ الدَّراهمَ، ويتبدَّى لي أن هذا القولُ بعيدٌ فيه تَوْهَمٌ لِعَدَمِ تَوَافُرِ النَّظِيرِ في الحذفِ، والتعويضِ، لأنَّ الغالبَ في كَوْنِ هذه الألفِ عَوْضاً من حَرَفِ محذوفٍ أن تكونَ عَوْضاً من لام الكلمة، كما في ابنِ، واسمٌ على المذهبِ البصريِّ، واست، واثنين.

- وإنها زِيدَتْ للفرقِ بينها وبين مئة اسم امرأة، ويمكنُ أن يكونَ هذا القولُ أُولَى ممَّا قِيلَ للتشابهِ الذي يكادُ يكونُ تاماً في عِدَّةِ الأحرفِ إذا تناسينا الإدغامَ، ويُعزِّزُ ذلك أن كثيراً من الكتَبَةِ، والنساخِ القَدَماءِ كانوا يُهْمِلُونَ رَسْمَ الهَمْزَةِ في كتاباتهم مُكْتَفِينَ بكتَبِ الحرفِ الذي يَنْتُجُ عن تَسْهِيلِها، ويبدو هذا التسهيلُ بيئياً في بعض لهجاتِ دُولِ الخِليجِ: أمية.

- وإنها زِيدَتْ للتفرقةِ بينها وبين فنة، ورثة، وذكر أبو حيان أن بعضَ النحاةِ يكتُبُها على ألف: مائة، وهو مذهبُ الفراءِ في رَسْمِ الهَمْزَةِ على أَلِفٍ أياً كانت حركتها، وحركة ما قبلها، وأنه يكتُبُها بغيرِ أَلِفٍ مئة.

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٤٢.

- وفي زيادة هذه الألف في متنتين خلاف بين النحاة، فمنهم من يزيدُها، وهو اختيار ابن مالك؛ لأنَّ التثنية لا تُغَيَّرُ الواحدَ عمَّا هو عليه، ومنهم من لم يَزِدْها لزوال سبب زيادتها. ويُجمَعُ النحاة على عدم زيادتها في الجمع: مئات، ومئون، ومئتين.

وبعدُ فلا مَحْوَجَ في كَتَبْنَا المعاصرِ إلى هذه الزيادة، ليطابق المنطوقُ المكتوبُ، ويتخلَّص الطلبةُ، والمتعلِّمونُ، وبعضُ الأساتذة من تعثرهم في لفظها، والقولُ نفسه مع الخاصَّة، ألا يكفي دليلاً أنَّ قاضي قضاة في أحد الأقطارِ العربيَّة يتعثرُ فيها، والقولُ نفسه في وسائل الإعلام المختلفة، ألا يكفي أنَّ بعضَ النحاة القدامى يعدُّون زيادتها في هذه اللَّفظة من باب الشاذِّ، كابن درُستويه^(١)، وأنَّ بعضهم يحذفها في الرَّسْم، والقولُ نفسه مع بعض الدارسين المحدثين كالأستاذ عبد العليم إبراهيم.

- **خَطَّوْهُ، وَمِنْ خَطَّنْهُ: خَطَّوْهُ، وَمِنْ خَطَّنْهُ،** على أنها زيدت في هذه الألفاظِ رفَعاً، وجِراً ونصباً، والقولُ نفسه في كل اسمٍ مهموز اللَّام كالمَلأ، والنَّبأ، والظَّمأ، وأضربها بقيد إضافتها إلى ضمير.

والقولُ نفسه في: مَبْدَنْهُ، ومُبْدَنْهُ، وَمَنْشَنْهُ، وَمَنْشَنْهُ، ومُوطَّنْهُ وأضربها نصباً، وجِراً، ورفَعاً، ويكفينا دليلاً على هذا الوهم في الكتب والتخلُّص منه أنَّ ابنَ درُستويه نسبته إلى جهلِ الكتَّبة، والقولُ نفسه في كتبهم يقرَّوه: يقرَّوه.

- قرَّعوا، قرَّأوا، قرَّووا، قرَّوا، ولم يقرَّعوا، ولم يكتبوا، وقرَّعوا: يُطلقُ على هذه الألف الزائدة بعد واو الجماعة في هذه الأفعال الألف الفارقة أو الألف الفاصلة. ومن أسباب زيادة الألف في هذا الموضع عند النحاة القدامى:

١. انظر: كتاب الكتاب: ٨٤، وانظر: فن الإملاء في العربية: ٣٤٤.

أ- أَنهَآ زِيدَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُفْصَلِ كَمَا فِي:
ضَرَبُوا هُمْ، وَضَرَبُواهُمْ.

ب- أَنهَآ زِيدَتْ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنِ وَآوِ الْجَمَاعَةِ وَآوِ الْعَطْفِ، كَمَا فِي: كَفَرُوا، وَرَدُّوا، إِذْ لَوْلَا هَذَا الْكُتْبُ لظَنَّهَا الْقَارِئُ: كَفَرَ وَرَدُّوا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهَا لَا تَزَادُ فِي مِثْلِ: رَدُّهُمْ، وَضَرَبُوا؛ لِأَنَّهَا فِي الْفِعْلِ الثَّانِي مُتَّصِلَةٌ بِالْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا، كَمَا قِيلَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ اللَّامِ غَيْرِ الْمَسْنَدِ إِلَى وَآوِ الْجَمَاعَةِ: لَنْ يَدْعُو، وَيَدْعُو لِأَمْنِ اللَّبْسِ.

ج- أَنهَآ زِيدَتْ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنِ الْوَآوِ الْأَصِيلَةِ، وَالْوَآوِ الزَّائِدَةِ، كَمَا فِي: هُمْ لَنْ يَدْعُوا الرَّجُلَ، وَيَدْعُو الرَّجُلَ، عَلِي الرَّغْمِ مِنْ أَنهَآ تَحذفُ فِي النُّطْقِ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَبِذَلِكَ يُخَالَفُ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ.

د- أَنهَآ زِيدَتْ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنِ الْاسْمِ، وَالْفِعْلِ، كَمَا فِي: بَنُو تَمِيمٍ، وَذُو مَالٍ، وَفَوُ زَيْدٍ، وَيَدْعُو، وَيُعْزُو مُسْتَدِينٍ إِلَى الْمُفْرَدِ، وَوَآوِ الْجَمَاعَةِ، عَلَى أَنْ يُسْتَبَقَا بِنَاصِبٍ، أَوْ جازِمٍ إِذَا أُسْنِدَا إِلَى وَآوِ الْجَمَاعَةِ.

هـ - أَنهَآ زِيدَتْ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنِ الْوَآوِ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَالْوَآوِ السَّاكِنَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، كَمَا فِي لَنْ يَغْزُوا، وَلَمْ يَدْعُوا، وَلَنْ يَغْزُوا، وَلَنْ يَدْعُوا، أَلَا يَتَوَافَرُ هَذَا اللَّبْسُ بَيْنَ: لَمْ يَدْعُوا، وَلَنْ يَدْعُوا، وَ: لَمْ يَدْعُوا وَلَنْ يَدْعُوا!؟

وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْوَآوِ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَآوِ الْمُتَّصِلَةِ بِآخِرِ الْمُضَارِعِ، كَمَا فِي لَنْ يَضْرِبُوا، وَلَمْ يَضْرِبُوا، وَزَادَهَا الْأَخْفَشُ حَمَلًا عَلَى الْمَاضِي، وَالْأَمْرُ فِي نَحْوِ: ضَرَبُوا، وَاضْرِبُوا، وَإِنهَآ زِيدَتْ بَعْدَ الْوَآوِ الْمُتَّصِلَةِ بِآخِرِ الْمَاضِي، وَالْأَمْرِ حَمَلًا لِهَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى تِلْكَ الْوَآوِ غَيْرِ الْمُتَّصِلَةِ، كَمَا فِي كَفَرُوا، وَرَدُّوا لِيَكُونَ السَّبَابُ وَاحِدًا، مُطْرَدًا، كَمَا فِي: أَكْرَمُ، وَنُكْرَمُ، وَتُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَيَعِدُّ، وَتَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وَأَعِدُّ فِي حَذْفِ الْوَآوِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْيَاءِ، وَالْكَسْرَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ التَّعَادُلِ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وزادها بعضُ النحاة بعدَ الواوِ لامَ الفعلِ، كما في هو يَغزُوا، ويَدْعُوا
حملاً على كَفَرُوا، وبعضُ كَتَابِ الكُوفَةِ لا يزيِدونها، وتَبِعَهُم في ذلك الأَخْش،
وهو المَذْهَبُ الظَّاهِرُ.

ويُفْهَمُ من كلام ابنِ دُرُسْتُويهِ أَنَّ بعضَ الكَتَابِ يزيِدونها بعدَ الواوِ علامة
رَفَعِ جمعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ المضافِ لتكوُنِ عِوَضاً من النُّونِ المحذوفَةِ^(١).
وبَعْدُ فَيَتَبَدَّى لَنَا مِمَّا مَرَّ:

- ١- أن هنالك خلافاً بين النحاة في مواضع زيادة هذه الألف.
- ٢- أن النحاة أجازوها متناسبين ما في التركيب اللغوي من قرائن تتضام
لتحقيق أمن اللبس بين الواوات في هذه المسألة.
- ٣- أن وسائل الكتب، والطبع قد تطورت، وهي وسائل تتكفل بتحقيق أمن
اللبس في هذه المسألة.
- ٤- أن أبا عليّ الفارسيّ ذكّر أنّ القياسَ عَدَمُ زيادتها، لأنها لَيْسَتْ في
اللفظ^(٢).

٥- أنّ الأسبابَ التي سَوَّغَتْ هذه الزيادةَ فيما مرَّ ليست كافيةً لتعزيرها؛
لأن في زيادتها تحقيقاً لأمن اللبس بين: دَعَوَا، ودَعَوَا، وعَزَوَا، وعَزَوَا
إذا تناسينا فتحة الواوِ وسكونها، ولعلّ ما يُعزِّزُ هذا اللبسَ أنّ الطلّبةَ
يتعثرون في هذه النطق، لأنهم قد ينطقون المُسندَ إلى واو الجماعة
كالمُسندِ إلى ألف الاثنيين، لأن الحركة الصرّفيّة تُهمل في المطبوعات
في الغالب.

ولعلّ ما يُعزِّزُ عَدَمَ اطراد هذه الزيادة أنّها تُزادُ في المصحف، أحياناً بعد
الأسماء، كما في: جزاؤا (المائدة: ٢٩). البلوا (الصافات: ١٠٦).
الضّعفوا (إبراهيم: ٢١). علّموا (الشعراء: ١٩٧). الربوا (البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦).

١. انظر: ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٦٣-٦٨.

٢. انظر: أبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحليّة: ٩٣.

وقد تَزَادُ بعد الأفعال المضارعة غير المُسَنَدَةِ إلى واو الجماعة، كما في:
تَفْتَوُوا (يوسف: ٨٥) يَفْتَوُوا (النحل: ٤٨) أَتَوَكَّؤُوا (طه: ١٨) وَيَذَرُوا (النور: ٨).
يَعْبُوا (الفرقان: ٧٧).

وقد تَزَادُ بعد الأفعال المضارعة المُسَنَدَةِ إلى واو الجماعة، كما في:
تَأْيِسُوا (يوسف: ٨٧) لتَسْتَوُوا (الزخرف: ١٣) تَذَكَّرُوا (الزخرف: ١٣)
وتَقُولُوا (الزخرف: ١٣) لِيَذُقُوا (النساء: ٥٦).

ولا تَزَادُ بعد الأفعال الماضية المُسَنَدَةِ إلى هذه الواو، أحياناً كما في:
سَعَوْ (سبأ: ٥) وجاءوا (الأعراف: ١١٦) تَبَوَّءُوا (الحشر: ٩).
وقد تَزَادُ فيه، كما في أَشْهَدُوا (الزخرف: ١٩) وقالوا (الزخرف: ٢٠)
ذَاقُوا (الأنعام: ١٤٨).

وتَزَادُ بعد واو جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ المضاف، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا
العَذَابِ الأَلِيمِ) ^(١) ، وقَوْلُهُ: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(٢).
وتَزَادُ أيضاً في المُلْحَقِ بِجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا يَذَكَّرُ
إِلَّا أُولُوا الأَلْبَابِ) ^(٣)، و(وَأُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ...^(٤))، وغير ذلك
من المواضع الأخرى ^(٥).

ومِمَّنْ دَعَا إلى هَجْرِ هذه الزيادة مِنَ المحدثين حَسَنُ الدُّجَيْلِيِّ، وَهَاشِمُ الحَلِّيِّ،
وَرَفِيقُ السَّيِّدِ، وَالدُّكْتُورُ مصطفى جواد، ومحمدٌ بهجة الأثري، ومِمَّنْ لم يَسِرْ
في فلكِ هذه الدَّعْوَةِ الأب أنستاس الكرملِيّ، وعز الدين آل ياسين.

١. الصَّافَات: ٣٨.

٢. البقرة: ٤٦.

٣. البقرة: ٢٦٩.

٤. الأنفال: ٧٥.

٥. انظر: آل عمران: ١٨، ٧، النساء: ٨، التوبة: ٨٦، هود: ١١٦، الرعد: ١٩، إبراهيم: ٥٢، النور: ٢٢،

النمل: ٣٣، الأحزاب: ٦، ص: ٢٩، الزمر: ١٨، ٩، الأحقاف: ٣٥.

وَبَعْدُ فَلَا مُخَوِّجَ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَيًّا كَانَتْ الْمُسَوِّعَاتُ، لِأَنَّ الْقَرَائِنَ الْمَخْتَلِفَةَ تَتَضَامُّ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ مِنْ خِلَالِ التَّرَاكِبِ اللَّغْوِيَّةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلِأَنَّ زِيَادَتَهَا تَحَقِّقُ اللَّبْسَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِّ إِلَى وَائِ الْجَمَاعَةِ وَالْمُسْتَدِّ إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، وَلَا بَدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ الَّتِي تَظْهَرُ فِي النُّطْقِ كَأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، وَأَلْفِ الْعَوَظِ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ^(١)، كَمَا فِي: رَأَيْتُ رَجُلًا، وَيَقْيَدُ الْاسْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْأَلْفِ يَكُونُ مُنْتَهِيًا بِنَاءِ التَّأْنِيثِ الْمُرَبُّطَةِ، أَوْ بِهَمْزَةٍ مَرْسُومَةٍ عَلَى أَلْفِ، وَالْأَلْفِ يَكُونُ مَقْصُورًا.

وَمِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي لَا بَدَّ مِنْ كِتَابَتِهَا زِيَادَةٌ عَلَى مَا مَرَّ، لِيُطَابِقَ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ أَلْفَ التَّذَكُّرِ، كَمَا فِي: قَابَلْتُ عُمَرَا وَمُحَمَّدًا، فِي الْوَقْفِ عَلَى عُمَرَ وَمُحَمَّدٍ لِلتَّذَكُّرِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُ الْمُسْتَعَاثَ وَالْمَنْدُوبَ، كَمَا فِي: يَا مُحَمَّدًا لَزِيدَ، وَيَازِيدَا لَعَلِّي، وَيَا مَاءً، وَيَاعَجَبًا، وَأَوْعُمَرَا، وَالْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُ مَنْ اسْتَفْهَامِيَّةً فِي حِكَايَةِ الْمَنْصُوبِ، كَمَا فِي: مَنَا فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَجُلًا.

(٣) الدَّعْوَةُ إِلَى كِتَابَةِ مَا يَشِيْعُ خَذْفُهُ فِي الرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ تَحْقِيقًا لِيُطَابِقَ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبُ:

(أ) مَا يَقْتَرِنُ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ (أَل): مِنْ ذَلِكَ:

▪ الَّذِي، الَّتِي، الَّذِينَ: تُرْسَمُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى أَنَّ اللَّامَ الْأُولَى أَدْغَمَتْ فِي الثَّابِتَةِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْكِتَابَةَ تُعَدُّ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ، لِأَنَّ (أَل) لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ كَمَا قِيلَ^(٢).

وَتُكْتَبُ: اللَّتَانِ، وَاللَّتَيْنِ، وَاللَّذَانِ، وَاللَّذَيْنِ بِلَامَيْنِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِدْغَامِ اللَّامِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَعَلَيْهِ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّحْلُصِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لِنَلَا تَتَعَدَّدُ الْأَوْجُهَ، وَالْأُولَى أَنْ تُكْتَبَ بِلَامَيْنِ إِذَا رَغِبْنَا فِي السِّيَرِ فِي فَلَكِ عَدَمِ اللَّزُومِ.

▪ اللَّطِيفُ، وَالطَّيْفُ، وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ، وَاللَّيْلَةُ، وَاللَّيْلَةُ، وَاللَّهُوُ وَاللَّهُوُ، وَاللَّعِبُ وَالْعَيْبُ، وَأَضْرَابُهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا بَدَّ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ فِيهَا بِوَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٥٠-٣٥٣.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٦٠.

عَدَمَ الحَذْفِ خُملاً على ما مرَّ، وهو الأولى، أو الحَذْفُ للإدغام، وقد كُتِبَت اللَّيْلُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا بِبِلَامٍ وَاحِدَةً^(١)، وَاللَّطِيفُ^(٢)، وَاللَّحْمُ^(٣)، وَاللَّهَبُ^(٤)، وَاللَّاتُ^(٥)، وَاللُّؤْلُؤُ^(٦)، وَاللُّغْنَةُ^(٧)، وَاللَّاعِنُونَ^(٨)، وَاللُّغُو^(٩) - بِلَامِينَ.

وَقَدْ كُتِبَتِ اللِّدَانُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِبِلَامٍ وَاحِدَةً: "أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا"^(١٠)، كَالَّذِينَ، وَالَّذِي، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي اللَّاتِي: "وَالَّتِي يَبْسُنُ مِنَ الْمَحِيضِ..."^(١١)، وَفِي اللَّاتِي: "...وَأَمَّهَاتِكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ..."^(١٢).

■ أَخَذْتُ، وَعَدْتُ، وَبَسَطْتُ، وَبَحَثْتُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْأُخْرَى مِنْ هَذَا الْبَابِ الَّتِي تُدْغَمُ لَامُهَا فِي ضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ، أَوِ الْمُخَاطَبِ الْمُتَّصِلِ لَفْظاً لَا كِتَاباً، وَهُوَ كُتِبَ يُغَايِرُ فِيهِ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ، لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ عَارِضٌ لَا دَائِمٌ لِازْمٍ.

وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي عَدَمِ الْإِدْغَامِ فِيمَا مَرَّ بَعْدَ الْقَلْبِ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ مَا لِأُمَّةٍ تَاءٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ دَالٍ، أَوْ ذَالٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا، كَمَا فِي نَبَذْتُ، وَنَبَيْتُ، وَأَضْرَابِهِمَا، وَلَعَلَّ مَا يَعْزِزُ هَذَا الْإِدْغَامَ. قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصَنٍ: "إِنَّا إِذَا

١. انظر: البقرة: ١٦٤، ١٨٧، ٢٧٤.

٢. انظر: الأنعام: ١٠٣، الملك: ٧١٤.

٣. انظر: النجم: ٣٢.

٤. انظر: المرسلات: ٣١.

٥. انظر: النجم: ١٩.

٦. انظر: الطور: ٢٤، الرحمن: ٢٢، الواقعة: ٢٣.

٧. انظر: الحجر: ٣٥.

٨. انظر: البقرة: ١٥٩.

٩. انظر: البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩، المؤمنون: ٣، الفرقان: ٧٢، القصص: ٥٥.

١٠. فصلت: ٢٩.

١١. الطلاق: ٤.

١٢. النساء: ٢٣.

الملائمين^(١) وقراءة ابن مجيصة: "يسألونك عننفا" ^(٢)، وغير ذلك ^(٣) وأسنت أنكر عدم خفاء الذال، أو التاء، وغيرهما مما يقلب تاءً تماماً، وما لنا نتناسى: أدكر، واطلم، وأظلم، واصبر.

والقول نفسه في كتب: اضطرب بعدم الإدغام، واطلع بالإدغام، كما في قوله تعالى: "أطلع على الغيب"^(٤).

▪ حذف بعض الأخرى في الكتب دون اللفظ، ومن هذه الأخرى:

- الواو كما في: داود، وطاوس، ويسنون، ويحتون، وهو حذف لا مخرج إليه ليُطابق المنطوق المكتوب، وتتوحد قواعد الرسم الإملائي، ويعزز هذا الكتيب كتبهم: روى، واستووا، والأقوون، وأضربها بواوين، والقول نفسه في: ذوو مال، والمصطفين، والأقويين، والأعنين، والتميز، والتغيير.

وتحذف الواو من: كلمون أحد ملوك اليمن الذين نسبت إليهم الكتابة العربية: كلمن.

- حذف ألف التثنية في مثل: لبست رداء، وأعطيت إطاء، وأضربهما فيما حذف في ألف التثنية للتخلص من توالي الأمثال، وهو حذف لا مخرج إليه إذا رغبتنا في توحيد القواعد، وتقريبها إلى المتعلمين، والقول نفسه في زيادتها في: قابلت رجلاً، وأخذت جزءاً من حيث الحذف أو عدمه على وفق ما مر.

ولعل في عدم الحذف توحيداً للأصل الصبرفي، وهو يتبدى من كتب: شاء، وجاء، ورأيا، وكتب ما مر بالألف على وفق ما قيل من حيث أمن اللبس بين الوقف على المنصوب والوقف على المجرور والمرقوع.

حذف ألف (أل) إذا سبقت بإحدى اللامات الحرفية، كما في للرجل، ولله، وللمسلمين، وباللعب، وهو حذف يُصار إليه لتحقيق أمن اللبس (لا) حرف النفي وإحدى هذه اللامات، كما في: لا الرجل، إذ لو كتبت للرجل، أو للرجل: لا لرجل، ولا لرجل لتحقيق أمن اللبس.

١. المائدة: ٦٥٢.

٢. الأنفال: ١.

٣. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٦٢.

٤. مريم: ٧٨.

وما لنا نتناسى، كَتَبَ هذه الألف في مثل: بالرجل، والرجل، وأضربها، ألا يُمكن أن يَحَقِّقَ ما في التراكيب اللغوية من قرائن أمن اللبس في هذه المسألة؟!

لم لا تحذف ألف الوصل في مثل: لالتقاءه، ولالتقاؤه، وأضربيهما؟

- حَذَفَ أَلْفٌ: وإيْمُن، وإيْمُ اللهُ إِذَا سُبِقَتْ بِإِحْدَى اللَّامَاتِ، كَمَا فِي: لَيْمُ اللهُ، وَلَيْمُنُ اللهُ، وَذَكَرَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مَحْضُورٌ فِي أَلْفَاتِ الْوَصْلِ الْمَقْتُوْحَةِ^(١)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ التَّسْعَةِ الْآخِرَى لَا تَحْذَفُ، وَقِيلَ إِنَّهُ يُسْتَنْبَى مِنْ هَذَا الْحَذْفِ أَلْفُ الْوَصْلِ الَّتِي تَسْبِقُ لِأَمَّا مِنْ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ، كَمَا فِي: لالتقاء، ولالتقاء.

ولست أرى ضرورة، أو مَحْوَجا لِكْتَبِ أَلْفِ (إيْمُن)، أو (إيْم) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَلْفٌ قَطَعَ صَيَّرَتْ أَلْفٌ وَصَلَتْ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: لالتقاء، وَلَا لالتقاء، فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ الْأَلْفِ إِذَا رَغَبْنَا فِي تَوْحِيدِ الرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ، كَمَا فِي: اللهُ، وَلِلرَّحْمَنِ، وَلِللَّحْمِ، وَلِلطَّيْفِ، وَأَضْرَابِهَا مِمَّا يُطَابِقُ فِيهِ الْمَنْطُوقِ الْمَكْتُوبِ.

- حَذَفَ أَلْفُ اسْمٍ، وَابْنٍ، وَاسْتَكْتَبَ، وَانْطَلَقَ، وَأَضْرَابِهَا مِمَّا بُدِئَ بِأَلْفٍ وَصَلَتْ إِذَا سَبَقَ بِهِمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْحَذْفِ مُطَابَقَةَ الْمَنْطُوقِ لِلْمَكْتُوبِ.

- حَذَفَ أَلْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ (يَا) إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ قَطَعَ، كَمَا فِي: يَا بَيْتَ، يَاخِي، يَاوَلَاءَ، يَايُهَا الرَّجُلُ، يَايُهَا الْمَرْأَةُ، وَيُقَيِّدُ الْقَدَامَى هَذَا الْحَذْفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَمِ كَوْنِ الْهَمْزَةِ مَتْلُوءَةً بِأَلْفٍ، كَمَا فِي: آدَمُ، وَيَا آخَرَ، وَيُقَيِّدُهُ الْمُحَدِّثُونَ أَكْثَرُهُمْ بِكَوْنِ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (يَا) عِلْمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ حَرْفٌ آخَرَ، كَمَا فِي: يَايُوبُ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ حَذْفُ أَلْفِ (يَا) فِي مِثْلِ: يَا إِسْحَقُ، وَيَا آدَمُ، وَغَيْرِهِمَا لِئَلَّا يُؤَدِّيَ حَذْفُهَا إِلَى إِجْحَافٍ بِالْحَذْفِ.

١. انظر: ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٧٠، وانظر: فن الإملاء في العربية: ٣٦٥.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا مُخَوِّجَ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْحَذْفِ، لِثَلَا يُخَالِفَ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ، وَلِتَتَّوَحَّدَ أَصُولُ الْإِمْلَاءِ.

- حَذْفُ أَلِفِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ (هَا): تُحَذَفُ هَذِهِ الْأَلِفُ مَعَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ: هَذَا، هَذِي، هَذَانِ، هَؤُلَاءِ، وَمَعَ اسْمِ مُضَمَّرٍ مَبْدُوءٍ بِهَمْزَةٍ، كَمَا فِي هَأَنَذَا، وَهُوَ حَذْفٌ قِيْدٌ بِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ حَذْفُهَا فِي مِثْلِ: هَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وَتُحَذَفُ أَلِفُ الْوَصْلِ بَعْدَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ (هَا)، كَمَا فِي: هَالله، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلَا مُخَوِّجَ إِلَى هَذَا الْحَذْفِ أَيًّا كَانَتْ الْأَسْبَابُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ لَوْ حُذِفَتْ لَخَالَفَ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ، وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْهَاءَ فِي: هَالله لَيْسَتْ لِلتَّنْبِيهِ، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ هَمْزَةٌ قَلْبِيَّةٌ هَاءٌ، كَمَا فِي اللُّغَةِ الْعَبْرِيَّةِ، كَمَا فِي: هَالْحَيْنِ، وَهَالسَّاعَةِ، وَهَالْأَرْضِ، وَغَيْرَهَا مِمَّا يَشِيْعُ فِي بَعْضِ اللَّهْجَاتِ الْمَعَاوِرَةِ.

- حَذْفُ أَلِفِ ابْنِ، وَابْنَةُ بِالْقِيُودِ الْمَعْرُوفَةِ فِي مِطَانِ الْإِمْلَاءِ^(١)، وَهِيَ قِيُودٌ تَصِلُ إِلَى عَشْرَةٍ، وَهُوَ حَذْفٌ لَا مُخَوِّجَ إِلَيْهِ لِتَتَّوَحَّدَ الْقَوَاعِدُ، وَتَطْرُدَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَغَيْرِهَا مِمَّا يَبْدَأُ بِالْأَلِفِ وَصَلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الثَّمَانِيَةِ الْأُخْرَى.

- حَذْفُ أَلِفِ الْبِسْمَلَةِ: لَا ضَرُورَةَ إِلَى هَذَا الْحَذْفِ أَيًّا كَانَتْ الْأَسْبَابُ لِتَتَّوَحَّدَ أَصُولُ الْإِمْلَاءِ، وَتَطْرُدَ.

- وَلَا تُحَذَفُ أَلِفُ (هَا) مَعَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الْمُنْتَهِيَةِ بِكَافِ الْخَطَابِ، كَمَا فِي: هَذَاكَ، وَهَؤُلَاءِكَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ تِلْكَ الْمَبْدُوءَةِ بِتَاءٍ، كَمَا فِي: هَاتَا، وَهَاتِي، وَهَاتَيْنِ، وَهَاتَانِ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا، كَمَا قِيلَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ ظَرْفِ الْإِشَارَةِ: هَاهُنَا، لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَلِثَلَا تَتَّصِلُ الْهَاءُ بِعَدِّ الْحَذْفِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْكُتُبِ يَحْذِفُونَهَا.

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٦٨.

- ولا مُحَوِّجٌ إِلَى الْقَوْلِ إِنَّ الْبَاءَ دَاخِلَةٌ عَلَى بَعْضِ لُغَاتِ الْاسْمِ: سَمٍ، وَسَمٍ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّرُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ يَكَادُ يَكُونُ مَحْصُورًا فِي الْبِسْمَلَةِ، إِذْ تَثَبَّتْ فِي: بِاسْمِ رَبِّكَ، وَقِيلَ إِنَّهَا لَا بُدَّ مِنْ كِتَابَتِهَا إِذَا ذُكِرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، أَوْ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مُفْتَتِحًا بِالْبِسْمَلَةِ، وَلَمْ يَكُنِ الْجَارُ الْبَاءَ^(١).

وَلَا تُحَذَفُ أَيْضًا مِنْ: هَا هُوَذَا، وَهِيَ ذِهِ، وَهِيَ هَذَا، وَهِيَ هَا هُم هُوَ لَاءٌ، وَهِيَ هُنَّ هُوَ لَاءٌ، لِئَلَّا تَتَّصِلَ الْهَاءُ بِعَدِّ الْحَذْفِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: هَا نَحْنُ عَلَى خِلَافٍ: هَأَنْتَ، وَهَأَنَا، وَهَأَنْتُمْ، لِئَلَّا تَتَجَاوَرَ أَلِفُ (هَا)، وَهَمْزَةُ الضَّمِيرِ.

وَهَذَا الْحَذْفُ لَا مُحَوِّجٌ إِلَيْهِ أَيًّا كَانَتِ الدَّوَاعِي، لِتَتَوَحَّدَ الْقَوَاعِدُ وَالْأَصُولُ، وَيَطَابِقَ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبُ.

- حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ: ذَلِكَ، وَذَلِكَمَّا، وَذَلِكَمِ، وَذَلِكَنَّ، وَأَوْلَيْكَ، وَهُوَ حَذْفٌ شَادٌّ لَا مُحَوِّجٌ إِلَيْهِ.

- حَذْفُ أَلِفٍ: لَكِنَّ، وَلَكِنَّ، وَهُوَ حَذْفٌ لَا مُحَوِّجٌ إِلَيْهِ أَيْضًا.

- حَذْفُ أَلِفِ الْوَصْلِ فِي مِثْلِ: فَاتَمَّنْ، وَأَتَمَّنْ، فَاتَمَّرَ، وَأَتَمَّرَ، فَأَمَّرَ، وَأَمَّرَ، فَأَتِ، وَأَتِ، وَأَضْرَابِهَا، وَأَلْتِمَاتِكَ خَيْرٌ مِنْ ائْتِمَانِهِ.

وَهَذَا الْحَذْفُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِيمَا مَرَّ؛ لِيَطَابِقَ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبُ، وَتَتَوَحَّدَ أَسْوَاقُ الْكُتُبِ، وَتَطْرُدَ.

- حَذْفُ أَلِفِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ: اللَّهُ، وَهُوَ حَذْفٌ شَادٌّ يُخَالَفُ فِيهِ الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبُ، وَأَنَّهُ مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ، كَالْحَاقِ الْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ بِهِ: اللَّهُمَّ، وَقَطَعَ أَلْفُهُ فِي النَّدَاءِ، وَنَدَائِهِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مُقْتَرِنًا بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَجَرَّهُ بِنَاءِ الْقَسَمِ: تَاللَّهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

- حَذْفُ الْأَلْفِ شِدْوْدًا فِي بَعْضِ مَا يُجْمَعُ جَمْعَ أَوْ مَا يُلْحَقُ بِهِ يَقِيدُ اقْتِرَانِهِ بِالْأَلْفِ، وَاللَّامِ، كَمَا فِي: الْعَالَمِينَ؛ لِأَنَّهُ طَالَ بِالْيَاءِ، وَالنُّونِ، أَوْ الْوَاوِ،

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٧٤.

والنون، وأنه مما يكثر استعماله، وأن الألف تشبه صورة اللام، والقول نفسه عند النحاة في كل ما جمع من هذا الباب مما كثر استعماله، وشاع، وقيد أبو علي الفارسي هذا الحذف في هذه المسألة بكون المفرد معتل اللام، أو الغين، أو الفاء، وغير مضاعف^(١).

ويظهر لي أنه لا بد من التخلص من هذا الحذف الشاذ الذي يخالف المنطوق المكتوب فيه إذا ما صير إليه.

والقول نفسه في الدعوة إلى عدم حذف الألف في بعض ما يجمع بالألف، والتاء، كالسموات، والصالحات أيا كان السبب، ويعزز ذلك أن حذف هذه الألف قد يؤدي إلى اللبس في الكتب في بعض الألفاظ، كما في الطالحات، والطلحات، وأن هذا الحذف لم يجمع النحاة عليه.

- حذف الألف شذوذاً من بعض جموع التكسير كما في: الملائكة لطول هذا الجمع بالتاء، والقول نفسه فيما يعد من باب (مفاعل)، و(مفاعيل)، وما يشبههما يقيد تحقق أمن اللبس، وألا تكون هذه الألف فاصلة بين حرفين متماثلين، كما في: المحارِب، والتمائيل والشياطين، ولا يصح حذفها في مثل: دكاكين، وسكاكين، ودنانير.

وقيل إنها لا تحذف في كل ما لا فرق بينه وبين مفرده إلا بزيادتها، لئلا يلتبس المفرد بالجمع.

ولا مخوج إلى هذا الحذف الشاذ أيا كان سببه لتتوحد القواعد، والأصول، ويطابق المنطوق المكتوب.

- حذف الألف شذوذاً من: ثلاثمة (ثلاثمئة)، وثلاث نسوة، وثلاثة رجال، وثلاث وثلاثون، كما قيل، وهو حذف لا مخوج إليه، لئلا يخالف المنطوق المكتوب.

١. انظر: فن الإملاء في العربية.

- حَذَفُ الألفِ شذوذاً فيما يكثرُ استعمالُهُ، كما في: السَّلامُ عليك في صُدُورِ الكُتُبِ، وغيرِها، وهو حَذَفٌ لا مَحْوَجٌ إليه.

- حَذَفُ الألفِ شذوذاً وجوازاً من بَعْضِ الأعلامِ، من هذه الأعلامِ: صالحٌ، وخالدٌ، وغيرهما مما كثرَ استعمالُهُ.

ومنها: إبراهيمُ، وإسماعيلُ، وإسحاقُ، وسليمانُ، وهارونُ، وإسرائيلُ، وغيرها من الأسماءِ الأعجميةِ المشهورةِ، الكثيرةِ الاستعمالِ.

ومن الأعلامِ العربيةِ التي حذفتِ الألفُ فيها لكثرةِ الاستعمالِ شذوذاً، وجوازاً: سفيانُ، ومروانُ، وأضرابُهُما مما يُعدُّ طويلاً في الكُتُبِ.

ومنها الأعلامُ الزائدةُ على ثلاثةِ أحرفٍ والتي كثرَ استعمالُها وشاعَ، كما في: أباجاد(أبجد)، وهواز(هوز)، وقريشات(قرشت) بحذفِ الألفِ، والياءِ، وهذا الحذفُ لا مَحْوَجٌ إليه أياً كانتِ الدواعي، لئلا يخالفَ المنطوقُ المكتوبَ، ولتتوحدَ قواعدُ الكُتُبِ، وتطرُدَ.

- حَذَفُ الألفِ شذوذاً، وجوازاً من الرَّحْمَنِ مقترناً بحرفِ التَّعْرِيفِ لكثرةِ استعمالِهِ، وشهرتِهِ، وهو حَذَفٌ لا مَحْوَجٌ إليه أيضاً.

ويتبدى لي أن أكثرَ ما يُحذفُ في الخطِّ يدورُ في فلكِ الجوازِ لا الإيجابِ، وأن فيه خلافاً بين النحاة، وأن المصيرَ إليه ينتهي إلى أن يخالفَ المنطوقُ المكتوبَ، وهي مسألةٌ تجعلُ قواعدَ الرِّسْمِ غيرَ مطردةٍ، وتعدُّ من المُشكلاتِ الرئيسيةِ التي تفرضُ سلطانها على المتعلمين، فتجعلهم ينفرون من الرِّسْمِ الإملائيِّ العربيِّ، وعليه فإنني أدعُو بلا تردُّدٍ إلى إثباتِ كلِّ ما ورثناه من مَحذوفاتِ بلا التفاتِ إلى أن فيه مخالفةً لأجدادنا القداماءِ، وأن تأليفنا المطبوعةِ، والمخطوطةِ تسيرُ على وفقِ هذه المَحذوفاتِ، ولأنَّ التَّخْفِيفَ على الكاتبِ الذي يجعلُ المكتوبَ على خلافِ المنطوقِ لا يُعدُّ تخفيفاً؛ لأنه يُؤدِّي إلى اللبسِ، وعدمِ إتقانِ الرِّسْمِ.

وممن يدعُو إلى التخلُّصِ من هذا الحذفِ بكتِّب ما حذَفَ من المحدثين متي عقراوي، إذ دعا إلى كتابةِ الألفِ في أسماءِ الإشارةِ وعبد العليمِ إبراهيمِ، إذ

ذَكَرَ أَنَّهُ لَا دَاعِيَ إِلَى حَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ ابْنِ بِالْقِيُودِ الْمَعْرُوفَةِ، وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَالسَّمَوَاتِ، وَإِلَهٍ، وَحَرْفِ النَّدَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٤) الْوَصْلُ، وَالْفَصْلُ: مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْوَصْلُ، وَالْفَصْلُ:

أ- الألفاظ المركّبة تركيباً مزجياً، كما في: بعلبك، ومعديكرب، وأضرابها، باستثناء الأعداد المركّبة تركيباً مزجياً، والأسماء التي من باب: صباح مساء، وبين بين، وحيص بينص، وأضرابها، ولا مخوج إلى هذا الوصل إذا رغبتنا في توحيد قواعد الرسم، واطرادها، ويعرّز ذلك أن بعلبك، ومعديكرب، وحضرموت يمكن أن تعرب إعراب المتضايين على الرغم من أنه قيل إن الوصل أفصح.

ب- الأسماء المعرّبة، كما في خشكان، وسكنجيين، وترنجين، وشاهنشاه، وقيل إن هذه الأسماء كتبت بالوصل^(١)، وهو الأفصح، ولا مخوج إلى هذا الوصل في هذه الألفاظ، كما في أضرابها.

ج- الأعداد من (٣-٩) مركّبة مع مئة: كتبت هذه الألفاظ بالوصل، كما قيل؛ لأنه يحقّق أمن اللبس بين هذه الأعداد مضافة إلى مئة، والكسور المضافة إليها، كما في: ثلاثمئة، وتسعمئة، وسبعمئة، وثلاث مئة، وربعمئة، وخمسمئة، ويظهر لي أن أمن اللبس في هذه المسألة يتحقّق بكتب الألف في ثلاثمئة، وبالحرّكة الصرّفية في غيرها، ولعلّ ما يعرّز وجوب الفصل في هذه المسألة أن ابن دُورستويه^(٢) عدّ هذا الوصل أبعد من غيره. وقيل إن الوصل خاص بثلاثمئة، وستمئة.

د- ما ركّب من الظروف مع (إذ) التي حذفت جملة التي تضاف إليها، وجرى بالتّوين عوضاً منها، كما في: يومئذ، وساعتئذ، ووقتئذ، وحينئذ، وأضرابها، على أن الفصل واجب إذا لم تتون، وتعدّ (إذ)

١. انظر: فن الإملاء في العربيّة: ٣٨٩.

٢. انظر: كتاب الكتاب: ٦٣.

وما أُضِيْفَ إليها من الظُّروفِ بمنزلةِ خَمْسَةِ عَشَرَ، على أَنَّها وما أُضِيْفَ إليها كالشَّيءِ الوَاحِدِ.

وَيُعَدُّ هذا الوَصلُ من بابِ الشَّاذِّ، وَيَتَبَدَّى لي أَنَّهُ مُخَوِّجٌ إِلَيْهِ أَيًّا كَانَتِ الأَسْبَابُ؛ لِأَنَّ فِي هَجْرِهِ تَوْحِيدًا لِقَوَاعِدِ الرَّسْمِ.

هـ - حَبِّذَا، وَلا حَبِّذَا: عُدًّا فِي الكَتِّبِ كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، وَنظيرُهُما: نَعَمًا، وَبئَسَمَا، وَيَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لَمْخَوِّجٌ إِلَى هذا الوَصلِ، لِأَنَّ (ذَا) اسْمٌ إِشَارَةٌ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يُمَكَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ خِصَائِصِ أُسْلُوبِ المَذْحِ، وَالذِّمِّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، أَمَّا فِي (نَعَمًا)، وَ(بئَسَمَا) فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا، لِأَنَّ ما الحَرْفِيَّةُ تُوَصَّلُ بِما قَبْلَها، لِكونِها لا مَوْضِعَ لَها مِنَ الإِعْرَابِ.

و- وَصَلُ (ما) الحَرْفِيَّةِ بِما قَبْلَها وَفَصَلُ (ما) الأِسْمِيَّةِ عَمَّا قَبْلَها: اسْتَنَى بَعْضُ الدَّارِسِينَ مِنْ هذا الوَصلِ: مَتَى، وَأَيَّانَ، وَاسْمَ الفِعْلِ: شَتَّانَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مِصْطَفَى عَنانِي^(١)، وَأَيًّا الأِسْتِفْهَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ (ما) مَعها اسْمٌ لا حَرْفٌ زائِدٌ، كما ذَكَرَ الشَّيْخُ حَسَنُ وَالِي، وَيَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا مُخَوِّجٌ إِلَى هذا الأِسْتِنَاءِ إِذا عُدَّتْ (ما) حَرْفًا، لِتَطَرُّدِ القَاعِدَةِ وَتتَوَحَّدَ.

ز- وَصَلُ (مَنْ) بِما قَبْلَها: لا تُعَامَلُ (مَنْ) مُعَامَلَةَ (ما) فِي الوَصلِ؛ لِأَنَّها اسْمٌ، وَلِذَلِكَ تُكْتَبُ مَفْصُولَةً إِلا فِي المَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

• أَنْ يُوصَلَ ما قَبْلَها بِها وَجُوبًا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ: مِنْ أَوْعَنَ، أَوْ أَمَّ، وَأَضْرابِها، إِذْ يُدْغَمُ حَرْفُهُ الثَّانِي بِمِيمِ (مَنْ): مِمَّنْ، وَعَمَّنْ، وَأَمَّنْ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ (مَعَ) وَأَضْرابِها تُكْتَبُ مَفْصُولَةً مَعها.

وَقِيلَ إِنَّ (فِي) تُكْتَبُ مَفْصُولَةً مَعها وَجُوبًا، وَإِنَّها يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ بِـ(مَنْ) اسْتِفْهَامِيَّةً، أَوْ مَوْصُولَةً^(٢).

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٩٤.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٤٠٧-٤١٠.

وَيَبْدَى لِي أَنَّهُ لَمْ يُجَوِّجْ إِلَى وَصَلِ (فِي) بـ (مَنْ) أَيَّا كَانَتْ لَتَطَرِدَ
أَصُولَ الرَّسْمِ، وَتَتَوَحَّدَ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَصَلِ مِنْ، وَعَنْ، وَأَمَّ بِهَا زِيَادَةً عَلَى
وَصَلٍ مَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفِ الْإِتِّصَالِ بِهَا، كَمَا فِي الْبَاءِ، وَالْفَاءِ،
وَاللَّامِ، وَغَيْرِهَا.

ح- وَصَلُ (لَا) بِمَا قَبْلَهَا: قِيلَ إِنَّ (أَنْ) النَّاصِبَةَ لِلْمُضَارِعِ تُوَصَّلُ بِ (لَا) نَافِيَةً
كَانَتْ، أَوْ زَائِدَةً وَجُوبًا لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ، وَلِأَنَّ (أَنْ) هَذِهِ شَدِيدَةُ الْإِتِّصَالِ
بِالْمُضَارِعِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ (أَنْ) التَّفْسِيرِيَّةَ، وَالْمُخَفَّفَةَ لَا بُدَّ مِنْ فَصْلِهَا عَنْهَا، عَلَى
الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ أَنَّ (أَنْ) النَّاصِبَةَ مَعَهَا يَجُوزُ فِيهَا الْوَصَلُ، وَالْفَصْلُ^(١)، وَلَا
مُخَوِّجٌ إِلَى إِجَازَةِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ فِي وَجُوبِ الْفَصْلِ تَوْحِيدًا لِأَصُولِ
الرَّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ، وَمُطَابَقَةً الْمَنْطُوقِ لِلْمَكْتُوبِ.

وَفِي وَصَلِ (كَي) بِهَا خِلَافٌ، إِذْ قِيلَ إِنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تُوَصَّلَ بِ (لَا) بَعْدَهَا؛
كَيْلَا، وَكَي لَا، وَإِنَّهَا يَجِبُ أَنْ تُكْتَبَ مَفْصُولَةً^(٢).

وَبَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى تَوْحِيدِ الرَّسْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَغَيْرِهَا، وَهُوَ تَوْحِيدُ
يَكْمُنُ فِي وَجُوبِ وَصَلِ (كَي) بِ (لَا)، أَوْ (مَا)؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ (أَنْ) الْمَصْنَدِيَّةِ
النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ بَعْدَهَا.

وَتُوَصَّلُ (إِنَّ) الشَّرْطِيَّةَ بِ (لَا) وَجُوبًا؛ لِأَنَّ الْجَازِمَ، وَالْمَجْزُومَ بِمَنْزِلَةِ
الْمُضَافِ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ النَّحَاةِ، وَلِأَنَّ الْإِدْغَامَ يَقْتَضِي أَنْ يُطَابِقَ
الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ، وَهِيَ مُطَابَقَةٌ لِأَنَّهَا إِلَّا بِالْوَصَلِ.

وَقِيلَ إِنَّ (أَنْ) مَكْسُورَةَ الْهَمْزَةِ، أَوْ مَقْتُوَحَّتَهَا لَا تُوَصَّلُ بِ (لَمْ)، أَوْ (لَنْ)، عَلَى
الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْوَصَلَ يُطَالَعُ فِي الْمُنْصَحَفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "أَلَنْ نَجْمَعَ
عِظَامَهُ"^(٣) "وَأَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ..."^(٤) وَيَبْدَى لِي أَنَّ الْإِدْغَامَ يُعَزِّزُ أَوْ يُوجِبُ
الْوَصَلَ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ، وَهُوَ إِدْغَامُ يُفْضَى إِلَى تَوْحِيدِ قَوَاعِدِ الرَّسْمِ وَاطْرَادِهَا.

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٤١٢.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٤١٤.

٣. القيامة: ٣.

٤. هود: ١٤.

ط_ وَصَلُ حَرْفِ التَّسْبِيهِ (ها): يوصل هذا الحرف وجوباً بما بعده إذا حذفت ألفه في الكتب لا في اللفظ، كما في: هذا، وهذه، وهؤلاء، وهكذا، وهأنذا، وهأنتم، وتكتب إذا لم تحذف لفظاً، وكتباً، كما في: هاتي، وهاتا، وهاتان، وهاتين، وهاذاك، وهاؤلائك، وهاهوذا، وها هي ذه، وهاهما، وهاهم، وهاهنّ، وهانحن، وهاهنا.

ويَبْدَى لي أنه لا مَحْوَج إلى حذف ألفها أيّاً كانت المَسَوِّغَاتُ لئلاَّ يُخَالَفَ المَنْطُوقُ المَكْتُوبُ، ولأنَّ في أثباتها تَوْحِيداً لأصُولِ الرِّسْمِ الإِمْلَائِيِّ، كما مرَّ.

ي_ ما يُعَدُّ وَصْلَةً كَتَبًا مِنْ بَابِ الشَّاذِّ: مِنْ هَذَا الوَصْلِ الشَّاذِّ:

- وَيَكُنُّ: قِيلَ إِنَّ الوَصْلَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَحْمُولٌ عَلَى: وَيَكُ، عَلَى أَنَّ الكافَ حَرْفُ خُطَابٍ لَا يُفْصَلُ عَمَّا قَبْلَهُ، وَفِي تَأْصِيلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ خَمْسَةٌ أَوْ جِهَةٌ^(١)، وَلَا مَحْوَجٌ إِلَى هَذَا الوَصْلِ.
- وَيَلْمُهُ: قِيلَ إِنَّ أَسْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: وَيِ لِأُمَّةٍ، أَوْ: وَيَلِ أُمَّةٍ، وَهُوَ وَصْلٌ لِأَضْرُورَةٍ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَوَهَّمْنَا تَرْكِيْبَ الكَلِمَتَيْنِ تَرْكِيْباً مَرْجِيّاً تَشْبِيْهاً.
- حَيَّئِذْ، وَيَوْمَئِذْ، وَأَضْرَابُهُمَا: يُفْهَمُ مِمَّا فِي بَعْضِ مِظَانِ الرِّسْمِ الإِمْلَائِيِّ أَنَّ الوَصْلَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُوَ الغَالِبُ، وَأَنَّ الفَصْلَ جَائِزٌ، وَهُوَ الأوَّلِيُّ، كَمَا يَظْهَرُ لِي^(٢)

ثلاثمئة، وستمئة، كما مرَّ.

حبذا، ولا حبذا، كما مرَّ.

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٤١٧-٤١٨.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٤١٩.

ومن محاولات المُحدثين لتيسير قواعد الرِّسْم الإملائي في هذه المسألة مما يأتي:

١- لجنة الإملاء في مَجْمَع اللُّغة العربيَّة: دَعَتْ إلى فَصَلِ الكلمات بعضها عن بعض؛ لأنَّه الأَصْلُ، والقياسُ، كما في: طالَ ما، وبينَ ما، وقَلَّ ما، وأَيَّ ما، وكَي لا، وسبعِ مئة، وستِ مئة، وغيرِها، على أن يُسْتَنَى مِنْ هذا الفَصْلِ:

- أن تكونَ الكلمة الأولى حَرْفَ التَّعْرِيفِ، كما في: الكتاب، وامكتاب.
- أن تكونَ الكلمتان، أو إحداهما على حَرْفٍ واحدٍ، كما في: بك، وبه، وكنت، ولم؛ وغيرها.
- أن يكونَ في الكلمتين إِذْغَامٌ يُصَيِّرُهُمَا في اللَّفْظِ كَلِمَةً واحدةً، كما في: عمَّا، ممَّن، إلَّا، إلَّا، لئلا، وغيرها.

وذهبت لجنة اللُّغة العربيَّة في المَجْمَع العلميِّ العراقي، والمؤتمر الثقافي في الجامعة العربيَّة مَذْهَبَ هذه اللجنة.

ويَدْعُو أساتذة اللُّغة العربيَّة في معهد دار المعلمين العالية ببغداد إلى وَصَلِ (ما) بما قَبْلَها إذا كانت حرفاً، كما في: طالما، وقلما، وإنما، وأيما، وأضرابها^(١).

(٥) مسائلُ أُخرى مِنَ الرِّسْمِ الإملائي لا بُدَّ مِنْ الاكْتِفَاءِ فيها بَوَجهِ واحدٍ: مِنْ هذه المسائل:

(أ) بعض الأعلام المنتهية بالتاء المربوطة ولكنها تكتبُ بالمفتوحة: حكمت، ومدحت، ورافت، وعصمت، وأضرابها، وهي أعلام لا بُدَّ مِنْ أن تكتبَ بالمربوطة لأنها مَصَادِرُ، وبذلك تتوحَّدُ قواعدُ الرِّسْمِ الإملائي، وتطرِد.

(ب) جوازُ قَطْعِ أَلْفِ الوَصْلِ في بعض الألفاظ، كما في: يا اللهُ، وألبتة، وإستغفرَ علماً، وأضرابها، ويتبدَّى لي أنه يجبُ القَطْعُ، ليُطابِقَ المَنْطوقُ المَكْتُوبَ.

١. انظر: فن الإملاء في العربيَّة: ٤٢٠

(ج) وَجُوبٌ كَتَبَ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ الَّتِي تَصِيرُ أَلْفًا فِي مِثْلِ: يَا حَسْرَتَا
بِالْأَلْفِ الْعَصَوِيَّةِ، وَالتَّخْلُصِ مِنْ جَوَازِ رَسْمِهَا يَاءً، لِيَطَابِقَ
الْمَنْطُوقُ الْمَكْتُوبَ.

(د) وَجُوبٌ نَقَطَ الْيَاءَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ أَيًّا كَانَتْ، وَالتَّخْلُصِ مِنْ كِتَابِهَا
يَاءً مُهْمَلَةً.

وغير ذلك من المسائل الأخرى.

(٦) رَسْمُ الْهَمْزَةِ:

يُعَدُّ رَسْمُ الْهَمْزَةِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ مُشْكَلَةً تَفْرِضُ سُلْطَانَهَا عَلَى
الْمُتَعَلِّمِينَ، وَالْخَاصَّةَ مِنْ حَيْثُ تَعَدُّ صُورَ رَسْمِهَا، وَهُوَ تَعَدُّ يُسْنَهُمْ فِي
نُفُورِ الطَّلِبَةِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَكِتَابِهَا^(١)، وَيَبْدَى لِي أَنَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْنَهُمْ فِي
التَّخْلُصِ مِنْ هَذِهِ الْمُشْكَلَةِ فِي الرَّسْمِ أَنْ تُكْتَبَ الْهَمْزَةُ عَلَى أَلْفٍ تَوْحِيدًا،
وَتَقْرِيْبًا، عَلَى أَنْ تُوَضَعَ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ فَوْقَهَا، وَالْمَفْتُوحَةُ تَحْتَهَا،
وَالْمُضْمُومَةُ تَحْتَ الْمَفْتُوحَةِ، وَالْمَكْسُورَةُ تَحْتَ الْمُضْمُومَةِ هَكَذَا.

وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ اخْتَلَطَتْ بِالْأَلْفِ، إِذْ كَثِيرًا مَا يُعْبَرُ عَنْهَا
بِالْأَلْفِ، وَيُهْمَلُ رَسْمُهَا عَلَيْهَا، وَأَنَّ مَا تُرْسَمُ فِيهِ عَلَى أَلْفٍ أَكْثَرُ شَيْوعًا
مِنْ رَسْمِهَا عَلَى غَيْرِهَا وَلَا سِيَّمَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَأَنَّ كِتَابَهَا عَلَى أَلْفٍ
مُطْلَقًا مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ.

وَمِنْ الْمَحَاوَلَاتِ الَّتِي تَدُورُ فِي فِلْكِ تَيْسِيرِ رَسْمِ الْهَمْزَةِ فِي عَصْرِنَا:

(١) لَجْنَةُ الْإِمْلَاءِ فِي مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ^(٢)، وَهِيَ
لَجْنَةٌ شُكِّلَتْ سَنَةَ ١٩٤٧م، وَقَدْ قَرَّرَ الْمَجْمَعُ عَلَى حَسَبِ
تَوْصِيَّاتِ هَذِهِ اللَّجْنَةِ:

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٤٤١.

٢. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٠٢-٣٠٥.

(أ) أَنْ تُكْتَبَ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَلْفًا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اعْتِدَادٍ بِتِلْكَ الْأَحْرُفِ الْعَارِضَةِ، كَمَا فِي: لِإِنْ، لَا لِأَنَّ.

(ب) أَنْ تُكْتَبَ عَلَى حَرْفٍ مُجَانِسٍ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي: رَأْسٌ، وَبُئْرٌ، وَبُؤْبُؤٌ.

(ج) أَنْ تُكْتَبَ عَلَى يَاءٍ إِنْ كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً مَكْسُورَةً بِلاِ اعْتِدَادٍ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي: رَيْسٌ، وَعَلَى وَاوٍ إِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً، كَمَا فِي: هَدَّوْا بِقَيْدٍ أَلَّا يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ كُتِبَتْ عَلَى يَاءٍ، كَمَا فِي: يَسْتَهْزِئُونَ، وَعَلَى أَلْفٍ إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً، وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنًا غَيْرَ حَرْفِ الْمَدِّ، كَمَا فِي: تَفَاعَلٌ بِقَيْدٍ أَلَّا يَكُونَ مَا قَبْلَهَا حَرْفَ اتِّصَالٍ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ كُتْبُهَا عَلَى يَاءٍ، كَمَا فِي: مَلِيئَةٌ.

(د) أَنْ تُكْتَبَ عَلَى حَرْفٍ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَتْ مُتَطَرِّفَةً، كَمَا فِي: يِقْرَأُ، وَيَسْتَهْزِئُ، وَيَجْرُؤُ، وَعَلَى السَّطْرِ مُفْرَدَةً إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا وَلَمْ يَكُنْ حَرْفَ اتِّصَالٍ، كَمَا فِي: جُزْءٌ، وَبُرْءٌ، وَعَلَى سِنٍّ صَغِيرَةٍ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَمَا فِي: شَيْئًا، وَعَيْثًا.

(٢) المجمع العلمي العراقي^(١): دعا إلى رسم الهمزة المتطرفة مفردة مطلقاً.

(٣) لجنة الإملاء التي شكلها المؤتمر الثقافي في الجامعة العربية سنة ١٩٤٨م: دعت هذه اللجنة إلى:

(أ) أَنْ تُرْسَمَ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَلْفٍ مُطْلَقًا.

(ب) أَنْ تُرْسَمَ الْهَمْزَةُ الْمُتَطَرِّفَةُ عَلَى حَرْفٍ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، وَعَلَى السَّطْرِ مُفْرَدَةً إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا عَلَى أَلَّا يُعْتَدَّ بِمَا يَجْعَلُ الَّتِي قَبْلَهَا مَتَحْرِكٌ مُتَوَسِّطَةً تَوَسِّطًا

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣٠٦.

عارضاً، وتُعدُّ المتطرفة الساكن ما قبلها متوسطةً توسطاً
عارضاً إذا اتصل بها حروف زائدة، أو ضمائر.

(ج) أن تُرسمَ الهمزةُ المتوسطةُ المضمومةُ على واو إذا كان ما
قبلها مضموماً، أو مفتوحاً، أو مكسوراً، أو كانت مفتوحةً
بعد ضمٍّ، كما في: فؤاد، وعلى ياء مُهملة إذا كانت
مكسورةً أيّاً كانت حركة ما قبلها، أو كانت مفتوحةً بعد
كسرٍ، كما في: وِثامٍ، وعلى ألف إذا كانت مفتوحةً بعد فتحٍ،
أو سُكُونٍ، وعلى حرفٍ من جنس حركة ما قبلها، كما في:
بئرٍ، ورأسٍ، وسؤلٍ إذا كانت ساكنةً، وترسمُ المفتوحةُ بعد
ألفٍ مُنفردةٍ كما في: تضاءل.

ولا يخرُج ما توصلت إليه هذه اللجئة عما يشيع في كتاباتنا.

(٤) إسهامات أخرى:

وتكادُ إسهاماتٌ كثيرٌ من الدارسين المحدثين في رسمِ الهمزةِ تدورُ في فلك
ما مرَّ في الغالب^(١)، ويمكنُ حصرُ إسهاماتهم فيما يأتي:

- أن تبقى أصولُ رسمِ الهمزةِ كما هي عليه.
- أن تُكتبَ الهمزةُ على ألفٍ مُطلقاً، وهو مذهبُ الفراء.
- أن تُكتبَ الهمزةُ بلا صورةٍ في أيِّ موضعٍ، على أن تُكتبَ على المطةِ،
أو المتسع إذا كان ما قبلها حرفَ اتصالٍ.

وقيل إنَّ الرأيَ الأوَّلَ أيسرُ، وأقربُ إلى ألفِ الكتبةِ، والقرأةِ، على الرغمِ
من أنه لا يحقُّ التيسيرُ، أو التوحيدُ.

ويتبيَّن لنا ممَّا دوناهُ في هذا البحثِ، وما لم ندوِّنه رغبةً في الإيجازِ،
والاختصارِ - أن كثيراً من الألفاظ العربية تشيع في رسمها الأوجه المتعددة،

١. انظر: فن الإملاء في العربية: ٣١١-٣٢٧.

وهي أوجهٌ أسهمت في إيجادها عوامل، وتأويلاتٌ مختلفةٌ تسربت إلى الخط العربي من الخلافات النحوية، والصرفية، ومن هذه العوامل:

(١) الاعتداد بالعارض، وعدمه، وهي مسألة يبدو أثرها بيئياً في رسم الهمزة التي تتصدر الكلمة، أو تلك المتوسطة توسطاً عارضاً.

(٢) تحقيق أمن اللبس، وهي مسألة تتبدى في الزيادة، والحذف، والألف اللينة المتطرقة، والوصل والفصل.

(٣) كثرة الاستعمال التي تفرض سلطانها على مسائل النحو، والصرف أيضاً، وهي مسألة تبدو في الحذف، والزيادة، والاتصال، والانفصال، واللغات التي تستدعي مطابقة الرسم لها؛ لئلا يغير المنطوق المكتوب، وهي مسألة تتبدى في رسم الهمزة من حيث تخفيفها، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(٤) كراهة توالي الأمثال، وهي مسألة تتبدى بوضوح في رسم الهمزة على واو، أو ياء، أو ألف.

(٥) الخلافات النحوية، والصرفية، وهي مسألة تتبدى في تكثير الأوجه، كما في رسم الهمزة، والألف اللينة، والفصل والوصل، والحذف، والزيادة، كما مر.

(٦) مسائل أخرى، كالشدوذ، والضرورة، والتخيم، والتوكيد، والإشباع، والغلط، والألغاز، والأحاجي.

(٧) رسم المصحف، وهي مسألة تتبدى في الزيادة، والحذف، وعدم إعجام الياء، وغير ذلك.

وبعد فإني أدعو بلا تردد إلى التخلص من هذه الأوجه، والاحتفاء بوجه واحد بمسوغات، لتتوحد قواعد الرسم، وتطرد، ويمكن أن يتحقق التوحيد، والاطراد في هذه المسائل بما يأتي:

(١) أن تُرْسَمَ الهمزة على ألفٍ أيًا كانت حركتها، وحركة ما قبلها، متطرفة كانت أو متوسطة، أو في صدر الكلمة، على أن تُرْسَمَ على ألفٍ، كما مرّ.

(٢) أن يُهَجَرَ التَّخْلُصُ مِنْ توالي الأمثال، ليطابق المنطوق المكتوب.

(٣) أن تُكْتَبَ الألف اللينة عسويةً أيًا كان أصلها، في الحرف، والاسم، والفعل، في المبني، والمُعْرَبِ.

(٤) ألا يُصَارَ إلى الزيادة لتحقيق أمن اللبس، ليطابق المنطوق المكتوب.

(٥) ألا يُصَارَ إلى الحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، أو لتوالي الأمثال، ليطابق المنطوق المكتوب.

(٦) أن يُكْتَبَ الحرفان المُذْغَمَانِ حرقاً واحداً في الكلمة الواحدة، وأن يُصَارَ إلى اختيار وجه واحد في الكلمتين.

(٧) ألا يُصَارَ إلى الفصل، والوصل إلا في المواضع القياسية، وعليه فإنني أدعو بلا تردد في هذه المسألة إلى:

(أ) أن تُكْتَبَ الألفاظ المركبة تركيباً مزجياً مفصولة.

(ب) أن تُفصل الظروف المضافة إلى (إذ) عنها.

(ج) أن تُفصل الأسماء التي تُوصَلُ بِـ (ما) الزائدة أو الاسمية.

(د) أن تُفصل (إن) وأخواتها عن (ما) الأسمية .

(هـ) فصل (عن)، و(من)، و(في)، و(أم)، و(حتى) عن (ما) اسماً؛ أو وصلها على حسب الوجه المختار في الإدغام.

(و) فصل ما يُعَدُّ مِنْ باب حروف الجزم، أو النصب عن (لا) النافية، أو وصلها على حسب الوجه المختار في الإدغام.

(ز) فصل (إن) الشرطية عن (ما) الزائدة أو وصلها على حسب الوجه المختار في الإدغام.

(خ) فَصَلَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ النَّاصِبَةَ لِلْمُضَارِعِ عَنْ (مَا) الَّتِي تُعَدُّ عَوْضَاءً، كَمَا فِي: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ، أَوْ وَصَلَهَا عَلَى حَسَبِ الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ فِي الْإِذْغَامِ.

(ط) فَصَلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ الْمَحْذُوفَةِ الْآخَرَ بَعْدَ كِتَابِ هَذَا الْمَحْذُوفِ، كَمَا فِي هَذَا، وَأَضْرَابِهِ، وَعِلْمَاءِ، وَمَلْفُومٍ، وَهَأَنْتُمْ، وَهَأَنَذَا.

(ي) فَصَلَ الْأَسْمَاءَ الَّتِي حُذِفَتْ الْأَلْفُ فِيهَا بَعْدَ كِتَابِ هَذِهِ الْأَلْفِ، كَمَا فِي أَوْلَاتِكَ، وَإِسْمَاعِيلِ، وَإِسْحَاقَ، وَأَضْرَابِهَا.

(ك) فَصَلَ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ عَنْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ، كَمَا فِي: كُلَّ مَا، وَوَقْتَ مَا، وَأَضْرَابِهَا.

(ل) فَصَلَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ وَصَلُهُ مِنْ بَابِ الشَّاذِّ، كَمَا فِي وَيُكَاثِنُهُ، وَيُسْتَنْتَنِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ مَا يَأْتِي:

■ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بَابِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ الْحَذْفِ، لِيُطَابِقَ الْمَنْطُوقَ الْمَكْتُوبَ، كَمَا فِي: الْبَسْمَلَةِ، وَالْحَمْدَةَ، وَالرَّجُلَ، وَالْوَالِدَ، وَامْصَبَامَ، وَحَبَّذَا، وَلاَحَبَّذَا إِنْ عُدَّا مِنْ بَابِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

■ الْكَلِمَاتُ الَّتِي عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَمَا فِي: فَمَا، وَبِهِ، وَلَكُمْ، وَسَأَذْكَرُ، وَقِهِ، وَعِيَهُ، وَحَتَّامٌ، وَعِلَّامٌ، وَإِلَامٌ، وَفِيمَ؟

(٨) أَنْ تُكْتَبَ التَّاءُ الْمَرْبُوطَةُ هَاءَ فِي كُلِّ الْأَسْمَاءِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ.

(٩) أَنْ تُكْتَبَ (إِذْنَ) بِالنُّونِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ.

(١٠) أَلَّا يُصَارَ إِلَى قَطْعِ أَلْفِ الْوَصْلِ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُطَابِقَ الْمَنْطُوقُ فِيهَا الْمَكْتُوبَ، كَمَا فِي: يَا اللَّهُمَّ، وَأَلْبَتَهُ، وَأَكْتَبُ، وَإِسْتَعْفِرَ مَسْمَى بِهِمَا.

(١١) أَنْ يُصَارَ إِلَى نَقْطِ الْيَاءِ الْمَعْجَمَةِ لِيُطَابِقَ الْمَنْطُوقَ الْمَكْتُوبَ.

(١٢) أَنْ تُكْتَبَ الْأَلْفُ الْمَبْدَلَةُ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَصَوِيَّةً، كَمَا فِي: يَا حَسْرَتَا.

(١٣) أَنْ تُكْتَبَ الْأَلِفُ، أَوْ الْيَاءُ، أَوْ الْوَاوُ الَّتِي يُتَخَلَّصُ بِحَذْفِهَا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

(١٤) أَنْ يُهَجَرَ الْإِلْغَاؤُ، وَالتَّعْمِيَةُ فِي الْكُتُبِ، وَلَا سِيمًا مَا يُطَالَعْنَا فِي الْوَصْلِ، وَالْفَصْلِ.

(١٥) أَنْ يُنْبَهَ عَلَى الْأَغْلَاطِ الْإِمْلَانِيَّةِ الَّتِي تَعُودُ إِلَى بَعْضِ اللَّهْجَاتِ، كَمَا فِي: ضَرَبَ وَظَرَبَ، وَقَدَّ وَغَدَّ، وَقَادَرَ، وَغَادَرَ، وَرَجَّلَ وَرِيَّالَ وَقَائِمَ وَقَائِمِ، وَقَاسِمَ وَجَاسِمِ، وَأَضْرَابِهَا.

